شرح السعد

المسمى مختصر المعاني
في علوم البلاغة

تأليف
خاتمة المحققين مسعود بن عمر بن عبد الله
سعد الدين التفتازاني
المتوفى بسمرقند في سنة ٧٩١ هـ

الجزء الثالث

حققه، وهذبه، وفصله
فضيلة الأستاذ العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد

اعتنى به
د. صالح راضي الشمري

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

شرح السعد

المسمى مختصر المعاني

في علوم البلاغة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»
الـتـفـتـازاني ، سعـدالدين (مؤلف)
محمد محيي الدين عبدالحميد (محقق)
صـالـح راضـي الشـمـري (محقق)
١٧٦ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 978-99966-1-846-8 (ج٣)
رقم الإيداع: 1076-2017
لغة عربية - علوم البلاغة



الكويـت - مدينة سـعد العبدالله - الدائري السـادس - ق3 - م28
Website : www .daradahriah .com
E-mail : daradahriah@gmail .com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947


بسم الله الرحمن الرحیم

الفصل والوصل

بدأ في هذه الترجمة بذكر الفصل لأنه الأصل، والوصل طارئٌ عليه، أي: عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لما كان الوصلُ بمنزلة المَلَكة، والفصل بمنزلة عدمها، والأَعْدام إنما تُعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل، فقال:

تعريف الوصل والفصل:

الوصلُ: عَطْفُ بعض الجمل على بعض، **والفصل**: تركه، أي: ترك عطف بعض الجمل على بعض.

إن قصدت التشريك وصلت:

فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب: إن قُصِدَ تشريكُ الثانية للأولى في حكم الإعراب الذي كان لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ أو حالاً أو صفة أو نحو ذلك، وجب عطف الثانية على الأولى.

شروط قبول العطف:

وشرط كون عطف الثانية على الأولى بالواو مقبولاً: أن يكون بين الجملتين جهة جامعة، نحو: (زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، ونحو: (يعطي ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو: (زيد يكتب ويمنع) أو (يعطي ويشعر).

وإنما اشتُرط أن يكون بين الجملتين جامع؛ لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضَّبِّ والنون[(١)].

واعلم أنه ورد في عبارة «الخطيب» (وشرط كونه مقبولاً بالواو ونحوه)، ويراد من «نحوه» نحو الواو مما يدل على التشريك كـ(الفاء، وثم، وحتى)، وذكرُهُ حَشْوٌ مفسِد؛ لأن هذا الحكم مختصٌّ بالواو؛ لأن لكل من (الفاء وثم وحتى) معنى محصَّلاً غير التشريك والجمعيَّة، فإن تحقَّق هذا المعنى المدلول عليه بأحد هذه الأحرف حَسُنَ العطف به، وإن لم توجد جهة جامعة، بخلاف الواو، فإنها لا تدلُّ إلا على التشريك والجمعيَّة، فكان لا بد من اعتبار أمر زائد لقبول العطف بها، وهو الجهة الجامعة.

ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عِيبَ على أبي تمام قوله:

لا والــذي هُــوَ عــالِمٌ أنَّ النَّوى صَــبِرٌ وأنَّ أبــا الحســين كَريــمُ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جُعِل عطفَ مفردٍ على مفردٍ كما هو الظاهر، أو عطفَ جملةٍ على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عالم)؛ لأن وجود الجامع شرطٌ في الصورتين، وقوله: «لا» نَفيٌ لما ادَّعته الحبيبة عليه من اندراس هَوَاه، بدلالة البيت السابق.

إن لم تقصد التشريك فصلت:

وإن لم تقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عن الأولى، لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٤-١٥].

(١) الضبّ: حيوان لا يعيش إلا في البر، والنون: الحوت، وهو من حيوان البحر، واجتماعهما معاً في مكان واحد يصلح لهما غير ممكن.

فلم يعطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ ﴾؛ لأنه ليس من مَقُولِهم، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعولَ ﴿ قَالُوٓاْ ﴾، فيلزم أن يكون مقولَ قول المنافقين، وليس كذلك.

وإنما قلنا على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ بيان لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ فحكمُهُ حكمه، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل.

وعلى تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب: إن قصَدَ ربطَ الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف، من غير اشتراط أمر آخر، نحو: (دخل زيد فخرج عمرو) أو (ثم خرج عمرو) إذا قُصِد التعقيب أو المهلة، وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصَّلة مفصَّلة في علم النحو، فإذا عَطفْتَ الثانيةَ على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصولَ معاني هذه الحروف، بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكمٌ إعرابيٌ، وأما في غيره ففيه خَفاءٌ وإشكالٌ، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصلِ والوصلِ.

الضابط العام في الفصل والوصل:

وإن لم يُقصد ربطُ الجملة الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو، فإن كان للأولى حكمٌ لم يُقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ ﴾ الآية، لم يُعطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على ﴿ قَالُوٓاْ ﴾؛ لئلا يشاركَه في الاختصاص بالظرف، لما مرَّ من

أنَّ تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصًّا بحال خلوِّهم إلى شياطينهم، وليس كذلك.

فإن قيل: إذا شرطية، لا ظرفية، قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمالَ الشرط، ولو سُلم فلا ينافي ما ذكرناه، لأنه اسم معناه: الوقتُ، فلا بد له من عامل وهو هنا ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ بدلالة المعنى، وإذا قُدِّم متعلَّق الفعل، وعُطِف فعل آخر عليه يُفهم اختصاص الفِعلين به، كقولنا: (يوم الجمعة سرت وضربت زيداً) بدلالة الفَحْوى والذوق.

وإن لم يكن للأولى حكم لم يُقصد إعطاؤه للثانية -وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قُصِد إعطاؤه للثانية أيضاً-، فإن كان بين الجملتين كمالُ الانقطاع بدون أن يكون في الفصل إيهامُ خلافِ المقصود، أو كان بين الجملتين كمال الاتصال، أو شبه أحد الكمالين، فإنه يتعيَّن الفصلُ في كل واحد من هذه المواضع الأربعة -التي هي كمال الانقطاع، وشبهه، وكمال الاتصال، وشبهه- لأن الوصل يقتضي مغايرةً ومناسبة[1].

وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما، فالوَصل متعيِّن؛ لوجودِ الداعي وعدمِ المانع.

والحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال:

---

(١) يعني أن الوصل يقتضي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة أخرى، فمن جهة اقتضائه للمناسبة لا يتفق مع كمال الانقطاع ولا شبهه، ومن جهة اقتضائه للمغايرة لا يتفق مع كمال الاتصال ولا شبهه.

الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين: الوصلُ، وحكم الأربعة السابقة: الفصلُ، وسنذكر كلَّ واحد من هذه الستة على التفصيل.

كمال الانقطاع:

أما كمال الانقطاع بين الجملتين فسببه واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى.

والثاني: اختلافهما خبراً وإنشاء معنى فقط.

والثالث: ألا يكون بينهما جامع.

فمثال الأول -وهو اختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، وذلك بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى- قول الشاعر:

وقـــال رائِدُهُـــم أرْسُـــوا نزَاوِلُها   فكلُّ حَتْـــفِ امرئ يجـــري لمقْدَارِ

(الرائد): هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلأ، و (أرسوا) أي: أقيموا، مِن (أرسيتُ السفينة) إذا حبستُها بالمرساة، و (نزاولها) أي: نحاولُ تلك الحرب ونعالجها، أي: أقيموا نقاتل، فإنّ موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى، لا الجبن يُنجيه، ولا الإقدام يُرديه.

لم يعطف (نزاولها) على (أرسوا)؛ لأن (نزاولها) خبرٌ لفظاً ومعنى، و (أرسوا) إنشاءٌ لفظاً ومعنى، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل النصب على أنه مفعول.

ومثال اختلافهما خبراً وإنشاء معنى فقط -وذلك بأن تكون إحداهما خبراً معنى، والأخرى إنشاء معنى، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً- قولهم: (مات فلان رحِمَه الله) لم يعطف (رحمه الله) على (مات)؛ لأن (رحمه الله) إنشاءٌ معنى، و (مات) خبرٌ معنى، وإن كانتا جميعاً خبريَّتين لفظاً.

ومثال الجملتين اللتين لا جامع بينهما قولك (زيد طويل، عمرو نائم) فلا يصح الوصل فيهما، وسيأتي بيانُ الجامع بين الجملتين.

كمال الاتصال:

وأما كمال الاتصال[1] بين الجملتين فله أسباب أربعة:

أحدها: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى تأكيداً معنوياً؛ لدفع توهُّمِ تجوُّزٍ أو غلطٍ، نحو: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ بالنسبة إلى﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ إذا جعلت ﴿ الٓمٓ ﴾ طائفة من الحروف، أو جملة مستقلة، و﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ جملة ثانية، و ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ جملة ثالثة، فإنه بولغ في وصف الكتاب بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال، وإنما حصلت هذه المبالغة من أمرين:

أحدهما: جعل المبتدأ لفظ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الدالِّ على كمال العناية بتمييزه

(١) إنما كان كمال الاتصال بين الجملتين مقتضياً للفصل لأن معنى كمال الاتصال أن بينهما مناسبة قوية حتى لكأن إحداهما الأخرى، فعطف الثانية على الأولى يشبه عطف الشيء على نفسه، ولا معنى له، فوق أن البلغاء لا يقبلونه.

والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة.

وثانيهما: تعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل: (حاتم الجواد)، فصار معنى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمَّى كتاباً، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب أصلاً.

فجاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهّم السامع قبل التأمل أنَّ قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ مما يُرمى به جزافاً من غير صدورٍ عن رويَّة وبصيرة، فجعل ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ تابعا لـ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ نفياً لذلك التوهم، فوِزان ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ مع ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ وِزان (نفسه) مع (زيد) في قولنا: (جاءني زيد نفسه).

السبب الثاني: أن تكون الجملة الثانية تأكيداً لفظياً للأولى، نحو: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾، أي: هو هدى للمتقين، أي: الضالين الصائرين إلى التقوى، فإن معناه أنّ الكتاب بالغٌ في الهداية درجةً لا يدرك كنهها، أي: غايتها، لما في تنكير (هدى) من الإيهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل (هدى) ولم يقل هاد، وهذا نفسه معنى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾؛ لأن معناه -كما مرّ- : الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السماوية بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال، لا بحسب غير الهداية، لأن الهداية هي المقصود الأصلي من الإنزال، فوِزان ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وِزان زيد الثاني في (جاءني زيد زيد) لكونه مقرّراً لـ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فإنه يخالفه معنى.

السبب الثالث: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، إما لأن الأولى غير وافية بتمام المراد، وإما لأن الأولى جعلت كغير الوافية حيث يكون في

الوفاء قصور ما أو خفاء ما، بخلاف الثانية، فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد، لنُكتةٍ، ككون هذا المراد مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال.

فالأولى، نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤] فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره، والثاني، أعني قوله ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ﴾ إلخ، أوفى من الأول بتأدية المراد الذي هو التنبيه على نعم الله، لدلالة الثاني على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة على عِلم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان (وجهه) في قول القائل: (أعجبني زيد وجهه)، لدخول الثاني في الأول، لأن ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ يشمل الأنعام وغيرها.

والثاني -أعني المنزل منزلة بدل الاشتمال- نحو قول الشاعر:

أقول لـــه ارحل لا تقيمـــن عندنا   وإلا فكـــن في السر والجهر مســـلماً

فإن المراد بقوله: (ارحل): كمالُ إظهار الكراهة لإقامة المخاطب، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديته؛ لدلالة (لا تقيمن) على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال (لا تقم عندي)، ولا يقْصَد كفُّه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره، فوزان (لا تقيمن عندنا) وزانُ (حسنها) في قول القائل: (أعجبتني الدار حسنها) والسر في ذلك أن عدم الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون تأكيداً، ومع كونه مغايراً للارتحال فهو غير داخل فيه، فلا يكون بدلَ بعضٍ، ومع ما ذكرنا من تغايرِ معنى عدم الإقامة

والارتحال، ومن كون الثاني غير داخل في الأول، فأنت تجد بينهما ملابسة باللازمية، فيكون بدل اشتمال.

والكلام في أن الجملة الأولى -أعني (أرحل)- ذات محل من الإعراب مثل ما مر في (أرسوا نزاولها).

وإنما قولنا في المثالين: «إن الثانية أوفى»؛ لأن الأولى وافية مع ضرب من القصور، باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة، فصارت كغير الوافية.

السبب الرابع: أن تكون الجملة الثانية بياناً للجملة[1] الأولى، لكون الجملة خفيَّة، نحو: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠]، فإن وِزان ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ وِزان عمر في قول الراجز:

أقسمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَر ... ما مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

حيث جعل الثانية بياناً وتوضيحا للأول، فظهر أنْ ليسَ لفظُ (قال) بياناً وتفسيراً للفظ (وسوس) حتى يكون هذا من باب بيان الفعل بالفعل، لا من باب بيان الجملة، بل المبيَّن هو مجموع الجملة.

شبه كمال الانقطاع:

وأما كون الجملة الثانية كالمنقطعة عن الجملة الأولى، فسببه أن يكون عطف الثانية على الأولى مُوهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود، وشبّه هذا

---

(١) ليس المراد بكون الجملة الثانية بياناً للجملة الأولى خصوص كون تمام الجملة الثانية بياناً لتمام الجملة الأولى، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان، بل المراد ما يشمل ثلاث صور: أن تكون الثانية بتمامها بياناً لتمام الأولى، وأن تكون الثانية بتمامها بياناً لجزء الأولى، وأن يكون جزء من الثانية بياناً لجزء الأولى.

بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع، ويسمى الفصل لذلك **قطعاً**، ومثاله قول الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبْغِي بها بدلا، أراها في الضلال تهيم

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين، لأن معنى (أراها): أظنها، وكون المسند إليه في الأولى محبوباً، وفي الثانية محباً، لكنه ترك العطف لئلا يتوهم أنه عطف على (أبغي) فيكون من مظنونات سلمى.

ويحتمل الاستئناف، كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في أودية الضلال.

شبه كمال الاتصال:

وأما كون الجملة الثانية كالمتصلة الأولى، فلكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فتنزَّل الأولى منزلة السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له، فتُفصل الثانية عن الأولى كما يُفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال.

وقال «السكاكي»: ينزل السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له فيقطع عن الكلام الأول لذلك، وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون لنكتة، كإغناء السامع عن أن يسأل، أو مثل أن يريد المتكلم ألا يسمع من المخاطب شيئاً؛ تحقيرا له وكراهةً لكلامه، أو مثل قصد أن لا ينقطع كلام المتكلم بكلام المخاطب، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو غير ذلك.

وليس في كلام «السكاكي» دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأنّ «الخطيب» نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما[1] يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به.

والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأ للسؤال كافٍ في ذلك، وقد أُشير إلى هذا في «الكشاف».

ويسمى الفصل لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى: **استئنافاً**، وكذا الجملة الثانية نفسها أيضاً تسمى: استئنافاً ومُستأنفةً.

الاستئناف ثلاثة أضرب:

والاستئناف ثلاثة أضرب، وذلك بحسب ما يراد من السؤال، وبيان هذا أن السؤال الذي تضمّنته الأولى: إما أن يكون عن سبب الحكم مطلقاً، وإما عن سبب خاص، وإما عن شيء غير هذين.

فمثال السؤال عن السبب المطلق قوله:

قال لي: كيفَ أنـــتَ ؟ قلت: عليل   ســـهرٌ دائـــم وحـــزنٌ طويـــل

أي: ما بالك عليلاً، أو ما سبب علتك؟ بقرينة العرف والعادة، لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا، لا سيما السهر والحزن، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

وأما السؤال عن السبب الخاص لهذا الحكم، فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣] بقرينة التأكيد[2]، فالتأكيد

---

(١) جملة «إنما يكون على تقدير..» الخ في محل رفع خبر (أن) في قوله: «أن قطع الثانية»، وأما قوله: «مثل قطع الجواب» فهو منصوب على أنه حال من اسم أن.

(٢) وجه دلالة التأكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ على أن السؤال المطوي عن

دليل على أن السؤال عن السبب الخاص، فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم الذي هو في الجملة الثانية، أعني الجواب، لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص: هل هو سبب الحكم أم لا، كما مرَّ في أحوال الإسناد الخبري من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

وأما السؤال عن غير السبب المطلق والخاص، بنحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقيل: سلام، أي: حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت.

ومنه قوله:

زَعَمَ العواذِلُ أنني في غَمرَةٍ　　صدَقوا، ولكن غمرتي لا تنْجلي

(العواذل): جمع عاذلة، بمعنى جماعة عاذلة، و (غمرة) أي: شدة، (صدقوا) أي الجماعات العواذل، صدقوا في زعمهم أنني في غمرة، ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل: صدقوا.

السبب الخاص: أن التأكيد لا يحسن إلا إذا كان المخاطب متردداً، ولا يمكن اعتبار المخاطب متردداً إلا إذا كان سؤاله عن السبب الخاص؛ لأنه حينئذ يسأل: هل هذا السبب المفروض هو السبب في الحقيقة ؟ فأما مطلق السبب فإنه لا يؤكد من أجله؛ لأن أحداً لا يتردد في أن لكل شيء سبباً ما.

تقسيم آخر للاستئناف:

ومن الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه، أي: أوقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام «استؤنف عنه الحديث» فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم، نحو: (أحسنتَ إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان) بإعادة اسم زيد.

ومنه ما يبنى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليه، نحو: (أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهلٌ لذلك).

والسؤال المقدر فيهما (لماذا أحسن إليه؟ وهل هو حقيق بالإحسان).

والاستئناف المبنى على الصفة أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور، لما يسبق إلى الفهم من ترتُّب الحكم على الوصف الصالح للعِلِّيَّة أنه علة.

وهنا بحث[1]، وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾، وقوله: «زعم العواذل... البيت».

ووجه التقصِّي عن ذلك مذكور في «الشرح»[2].

---

(١) هذا البحث وارد على الحكم بأن سبب الأبلغية في الاستئناف المبني على الصفة اشتماله على بيان السبب الموجب للحكم، ووجه النظر أن سبب الحكم مذكور في الجواب إذا كان السؤال عن السبب سواء أكان مبنياً على اسم ما استؤنف عنه، أم كان مبنياً على صفة ما استؤنف عنه.

(٢) حاصل ما ذكره في الشرح المطول أن الاستئناف بإعادة اسم ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم فقط، وأن الاستئناف بذكر وصف ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم وسبب سببه معا، فقولك: (أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب

وقد يحذف صدر الاستئناف، فعلاً كان أو اسماً، نحو: ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال * رجال ﴾ فيمن قرأها مفتوحة الباء، كأنه قيل: من يسبِّحُه؟ فقيل: رجال، أي: يسبحه رجال، وعليه قولك: (نعم الرجل زيد) أو (نعم رجلاً زيد) على قولِ مَن يجعل المخصوص خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو زيد، ويجعل الجملة استئنافا جواباً لسؤالٍ مقدَّر عن تفسير الفاعل المبهم.

قد يحذف الاستئناف:

وقد يحذف الاستئناف كله: إما مع قيام شيء مقامه، وإما من غير أن يقوم شيء مقامه.

فالأول نحو قول الحَماسي:

زعمتم أنَّ إخوتكم قريشٌ   لهم إلفٌ وليس لكم إلاف

(إلف) أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلى اليمن، ورحلة في الصيف إلى الشام، و (ليس لكم إلاف) أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين، كأنه قيل: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم، فحُذِف هذا الاستئناف كله، وأُقيم قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» مقامه لدلالته عليه.

والثاني نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، على قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: هم نحن.

الإحسان إلى زيد، وهو أنه حقيق بالإحسان، وقولك: (أحسنت إلى زيد، الصديق القديم حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب الإحسان وهو أنه حقيق بالإحسان، وعلى سبب كونه حقيقاً بالإحسان وهو كونه صديقاً قديماً، فافهم ذلك.

دواعي الوصل:

وإذ قد فرغنا من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، فلنشرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل، فنقول:

أما الوصل **لدفع الإيهام** فكقولهم: (لا وأيَّدك الله)، فقولهم: (لا) رَدٌّ لكلام سابق، كما إذا قيل: هل الأمر كذلك؟ فيقال: (لا) أي ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية، و (أيدك الله) جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمالُ الانقطاع، فكان ذلك يقتضي الفَصل، لكن عطفت الثانية على الأولى، لأنَّ ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم (لا).

وبعضهم -لمّا لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام- نقل عن «الثعالبي» حكاية مشتملة على قوله: «قلت لا وأيدك الله»، وزعم أن قوله: (وأيدك الله) عطف على قوله: (قلت)، ولم يعرِف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب: (لا وأيدك الله) فلا بد له من معطوف عليه.

وأما الوصل **لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال**، فإنما يكون إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع تحقّق جامعٍ بينهما، بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع.

ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى قسمان؛ لأنهما إما إنشائيتان، أو خبريتان، والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام، لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى، فاللفظان إما خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو بالعكس، وإن كانتا خبريَّتين معنى فاللفظان إما إنشاءان، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام.

و«الخطيب» حين مثَّل لهذا السبب من الوصل أورد للقسمين الأولين -وهما الجملتان المتفقتان خبراً لفظاً ومعنى، والجملتان المتفقتان إنشاء لفظاً ومعنى- مثاليهما فمثَّل للأول بقوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار:١٣-١٤] فهذان المثالان في الخبريتين لفظاً ومعنى.

إلا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف المثال الأول، ومثَّل للثاني بقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١] فهذا في الإنشائيتين لفظاً ومعنى.

وأورد للاتفاق معنى فقط مثالاً واحداً، إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيهاً على أنه مثال لقسم آخر، وأنه مثال للاتفاق معنى فقط، فقال: وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] فعطف ﴿وَقُولُوا۟﴾ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظاً؛ لكونهما إنشائيتين معنى، لأن قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ إخبار في معنى الإنشاء، أي: لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بد له من فعل، فإما أن يقدّر خبراً في معنى الطلب -أي: وتحسنون، بمعنى أحسنوا- فتكون الجملتان خبراً لفظاً، إنشاء معنى.

وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء: أما لفظاً فالملاءمة مع قوله ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال، فهو يخبر عنه، كما تقول: (تذهب إلى فلان وتقول له كذا)، تريد الأمر -أي: اذهب إلى فلان فقل له كذا-، أو يقدّر من أول الأمر صريحَ الطلب على

ما هو الظاهر -أي: وأحسنوا بالوالدين إحسانا- فتكونان إنشائيتين معنى، مع أن لفظ الأُولى إخبارٌ، ولفظ الثانية إنشاء.

الجامع بين الجملتين:

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما أو المسندين جميعاً، أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية، نحو: (يشعر زيد ويكتب)، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة، وتقارنهما في خيال أصحابهما، و (يعطي زيد ويمنع)؛ لتضادِّ الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضاً، كما في قولك: (زيد شاعر وعمرو كاتب) و (زيد طويل وعمرو قصير)؛ لمناسبة بينهما، أي: بين زيد وعمرو، كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك.

وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر، وملابساً له ملابسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف (زيد كاتب وعمرو شاعر) بدون المناسبة بين زيد وعمرو، فإنه لا يصحُّ وإن تناسب المسندان وهما كاتب شاعر، ولهذا حكموا بامتناع، نحو: (خُفّي ضيِّق وخاتمي ضيِّق)، وبخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل) مطلقاً، أي: سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن؛ لعدم تناسب الشِّعر وطول القامة.

من محاسن الوصل:

ومن محاسن الوصل -بعد وجود المصحح-: تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضيِّ والمضارعة، فإذا أردت مجرد الإخبار،

من غير تعرُّضٍ للتجدّد في إحداهما والثبوت في الأخرى، قلت: (قام زيد وقعد عمرو)، وكذلك (زيد قائم وعمرو قاعد) إلا لمانع، مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: (قام زيد وعمرو قاعد)، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: (قام زيد وعمرو يقعد)، أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام:٨] ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةًۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل:٦١] فعندي أن قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على الشرطية قبلها، لا على الجزاء، أعني قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾، إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون[1].

(١) وجهه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل، فلا فائدة في نفيه، فالمنفي في قوله: «إذ لا معنى» المعنى المعتد به عند أهل اللغة، فلا ينافي أنه صادق.

تمرينات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان وصلت إحداهما بالأخرى، بيِّن في كل مثال الجملتين، ثم بيِّن سر الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ب- ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤].

ج - ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

د- ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢].

هـ- ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١].

و- ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ ﴾ [يس: ٦٩].

ز- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف:١٠٧].

ح- ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٩].

ط- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

ي- ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:١-٣].

(٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

أ- «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

ب- «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً».

ج- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

د- «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته».

(٣) وقال أبو العتاهية:

قد يُـــدرك الراقدُ الهـــادي برقدته وقد يخيب أخـــو الرَّوحات والدّلجِ

(٤) وقال بشار بن برد:

وأدن إلى القربـــى المقـــرِّب نفســـه ولا تُشهِدِ الشُّـــورى اْمرأً غير كاتم

(٥) وقال الطغرائي:

أصالـــة الرأي صانتني عـــن الخَطَلِ وحلية الفضل زانتنـــي لدى العطل

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان فُصلت إحداهما من الآخرى، أو وُصلت بها، بيِّن في كل مثال منها الجملتين، ثم بيِّن السر في الفصل أو الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١ - ٤].

ب- ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

ج- ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩].

د- ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

هـ- ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].

و- ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمان: ٧].

ز- ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يوسف: ٣١].

ح- ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ١٠ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا﴾ [نوح: ١٠- ١١].

ط- ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾[الإسراء: ٨١].

ي- ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٢ - ٤].

(٢) وقال الشاعر:

فكُن رَجُلاً رِجلُه في الثرى ... وهامةُ همَّتِهِ في الثريَّا

(٣) وقال الآخر:

ومِن العداوة ما ينالُكَ نفعُهُ ... ومن الصداقة ما يضرُّ ويؤلمُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

يا من يُقتِّل من أراد بسيفه ... أصبَحتُ من قتلاك بالإحسان

فإذا رأيتُكَ حارَ دونك ناظري ... وإذا مدحتُكَ حار فيك لساني

(٥) وقال طرفة بن العبد البكري:

ستُبدي لكَ الأيامُ ما كنتَ جاهلا ... ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّدِ

(٦) وقال المتنبي:

أعزُّ مــكان في الدُّنا سرجُ سـابح وخيرُ جليـسٍ في الزمـان كِتابُ

(٧) وقال أبو العلاء المعري:

تُعـدُّ ذنوبي عنـد قومـي كثيرة ولا ذنـب لي إلا العُـلا والفضائل

(٨) وقال النابغة:

وإن هبطـا سَـهْلاً أثـارا عجاجةً وإن علَـوَا حزناً تَشـظَّتْ جنادلُ

التمرين الثالث:

في الأمثلة الآتية جملٌ وصل بعضها ببعض، وجملٌ أخرى فصل بعضها عن بعض، بيِّن في كل مثال منها ما وصل فيه من الجمل أو فصل، ثم بين سر الوصل فيما وصل منها، وسر الفصل فيما فصل منها.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا﴾ [يوسف: ١٦ - ١٧].

ب- ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنبياء: ٢٩].

ج- ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢ - ٥٣].

د- ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان:١١].

هـ- ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٦].

و- ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ ﴾ [الأنفال: ٣٧].

ز- ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الأنفال: ٤٠].

ح- ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣١].

ط- ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ﴾ [المائدة: ٦٤].

ي- ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

(٢) وقال البحتري:

في حُمرة الوردِ شيءٌ من تلهّبِها ... وللقضيب نصيبٌ من تَثنِّيها

(٣) وقال أبو نُواس:

دبَّ فيَّ السقام سُفلا وعُلوا ... وأرَاني أموتُ عضوا فعُضوا

ذهبت جِدَّتي بطاعة نفسي ... وتذكَّرت طاعة الله نضوا

(٤) وقال أبو تمام:

ينال الفتى من عيشه وهو جاهلٌ ... ويُكْدي الفتى في دَهره وهو عالمُ

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

على قَدر أهل العزم تأتي العزائم ... وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتكبُرُ في عين الصغار صغارها ... وتصغر في عين العظيم العظائم

(٦) وقال النابغة الذيباني:

ولســـتَ بمُسْـــتبقٍ أخـــاً لا تلمُّهُ على شـــعثٍ، أيُّ الرِّجال المهذَّب؟

(٧) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

وإنِّي لَحُلـــوٌ تعترينـــي مـــرارة وإنِّي لـــتَرَّاكٌ لمـــا لم أعـــوَّدِ

التمرين الرابع:

بيّن الجمل الموصولة، وسر الوصل بين كل جملتين منها، وبيّن الجمل المفصولة، وسر الفصل بين كل جملتين منها، من بين الجمل الواردة في الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ﴾ [فاطر: ٣١].

ب- ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ﴾ [غافر: ١٣].

ج- ﴿ طه ١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ٣ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ﴾ [طه: ١ - ٤].

د- ﴿ ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ٤٢ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ [طه: ٤٢ - ٤٣].

هـ- ﴿ وَإِنَّكَ لَتَدۡعُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٧٣ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٣ - ٧٤].

و- ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم بِٱلۡعَذَابِ إِذَا هُمۡ يَجۡـَٔرُونَ ٦٤ لَا تَجۡـَٔرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّكُم

﴿ مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٤ - ٦٥].

ز- ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٨﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴾ [القمر: ١٨ - ١٩].

(٢) وقال كعب بن سعد الغنوي:

ولستُ بمُبْدٍ للرجال سريرتي ... ولا أنا عن أسرارهم بسؤولِ

(٣) وقال الشاعر:

تَوَدُّ عدوِّي ثم تزعُمُ أنني ... صديقك؟ إنّ الرأيَ عنكَ لعازِبُ

(٤) وقال أعرابي:

ولم أر كالمعروف: أما مذاقه ... فَحُلْوٌ، وأما وَجْهُه فجميل

(٥) وقال عنترة بن شداد العبسي:

لله در بني عبس لقد نسلوا ... من الأكارم ما قد تنسل العرب

قد كنت فيما مضى أرعى جِمالَهُمُ ... واليوم أحمي حماهم كُلَّما نكبوا

(٦) وقال عبد الله بن طاهر:

لعمرك ما بالعقل يُكتَسَب الغنى ... ولا باكتساب المالِ يُكتَسَبُ العقل

(٧) وقال الصَّمَّة بن عبد الله:

بنفسِيَ تلك الأرض ما أطيب الرُّبى ... وما أحسن المصْطاف والمتربَّعا

(٨) وقال دعبل الخزاعي:

ما أكثر الناس بل ما أقلَّهُمُ ... الله يعلم أني لم أقلْ فَنَدا

إني لأفتح عيني حين أفتحُها ... على كثيرٍ، ولكن لا أرى أحدا

التمرين الخامس:

بيِّن في كل مثال من الأمثلة الآتية: عدد الجمل التي فيه، ثم بيِّن الموصول منها بما قبله، والمفصول كذلك، ثم بيِّن السر في وصل ما وصل منها، والسر في فصل ما فصل منها.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

ب- ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ١ - ٣].

ج- ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الحجر:٣].

د- ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الروم: ٥٥].

(٢) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

نعم امرأً هرمٌ لم تعْر نائبة ... إلا وكان لمرتاعٍ لها وزرا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي يهجو كافوراً الإخشيدي:

لا تشترِ العبدَ إلا والعصا معه ... إن العبيدَ لأنجاس مناكيدُ

(٤) وقالت الخنساء ترثي أخاها صخراً:

وإنَّ صخراً لمولانا وسيدنا ... وإنَّ صخراً إذا نشْتُو لنحَّارُ

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الهداة به ... كأنَّه علمٌ في رأسه نار

(٥) وقالت أيضاً ترثيه:

أعينــــيَّ جــــودا ولا تجمـــدا ألا تبكيـــان لصخــــر النــــدى

(٦) وقال الشاعر:

لا تطلب المجـــدَ إنَّ المجدَ ســـلَّمُهُ صعبٌ، وعِش مســـتريحاً ناعم البال

(٧) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

لا تطلبـــنَّ كريـــما بعـــد رؤيتـــه إن الكرام بأســـخاهم يـــداً خُتموا

(٨) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

أصـــون عرضي بـــمالي لا أدنِّسُـــهُ لا بـــاركَ اللهُ بعد العـــرض في المال

أحتـــال للـــمال إن أودى فأكســـبه ولســـتُ للعرض إن أودى بمحتال

(٩) وقال ابن نباتة السعدي:

لم يُبـــق جـــودك لي شـــيئاً أؤملـــه تركتنـــي أصحَبُ الدنيـــا بلا أمل

(١٠) وقال أوس بن حجر:

ولســـتُ بخابـــئٍ أبـــداً طعامـــا حـــذارَ غـــدٍ، لـــكلِّ غـــدٍ طعامُ

تذنيب

التذنيب: هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبَّه به «الخطيب» ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة، وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل، لمكان التناسب.

وخلاصة القول في هذا الموضوع: أن الكثير الراجح في الحال المنتقلة أن تكون بغير واو. واحترزنا بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة.

وإنما وجب في جملة الحال المؤكّدة ذلك؛ لشدة ارتباطها بما قبلها.

وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، فإن قولك: (جاءني زيد راكبا) يدل على إثبات الركوب لزيد كما في قولك: (زيد راكب) إلا أنه في الحال يدل عليه على سبيل التبعيَّة، وإنما المقصود إثبات المجيء، وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، وأيضاً فإن الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل المقصود به مجرد اتصاف المنعوت به.

وإذا كانت الحال مثل الخبر ومثل النعت، فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال، وأما ما أورده النحويون من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو، كالخبر في باب كان، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال.

لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الحال جملة، فإن الجملة الواقعة حالاً

-من حيث هي جملةٌ- مستقلة بالإفادة من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإنما قلنا: «من حيث هي جملة»؛ لأنها من حيث هي حالٌ غيرُ مستقلة، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قُصد تقيده بها، فتحتاج الجملة الواقعة حالاً إلى ما يربطها بصاحبها الذي جُعلت حالا عنه، وكلٌّ من الضمير والواو صالح للرَّبْط، والأصلُ الذي لا يعدل عنه -ما لم تمسّ حاجةٌ إلى زيادة ارتباط- هو الضمير، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت.

فالجملة التي تقع حالاً إن خَلَت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه وجب فيها الواو، ليحصل الارتباط، فلا يجوز (خرجت زيد قائم).

ولما ذكرنا أن كلَّ جملة خلت عن الضمير وجَبَت فيها الواو وجب أن نبيِّن أيّ جملةٍ يجوز ذلك فيها، وأيّ جملة لا يجوز ذلك فيها، فنقول:

كلُّ جملةٍ خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال - والاسم الذي يجوز أن ينتصب حال عنه يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرفاً أو منكراً مخصوصاً، لا نكرةً محضةً ولا مبتدأ، أو خبراً، فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح - فالجملة إن وقعت حالاً عما يجوز أن ينتصب عنه حال رُبِطَت بالواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت، نحو: (جاء زيد، ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل (ويتكلم عمرو) حالاً عن زيد، لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط.

ولا يخفى أن المراد بقولنا «كل جملة»: الجملة الصالحة للحالية في الجملة، بخلاف الإنشائيات، فإنها لا تقع حالاً البتة، لا مع الواو، ولا بدونها.

وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولُ الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾

[المدثر:٦]، أي: ولا تُعطِ حال كونك تعُدُّ ما تُعطيه كثيراً؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة لِعَرَاقة المفردة في الإعراب، وتطفُّل الجملة على المفرد بوقوعها موقعه، والحال المفردة تدلُّ على حصول صفة -أي: معنى قائم بالغير-؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة معنى قائم بالغير، وهذه الصفة التي تدلّ الحالُ عليها غيرُ ثابتة؛ لأن الكلام في الحال المتنقلة، وحصولُ الوصف مقارن الحصول لما جعلت الحال قيداً له -يعني: العامل-، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة.

والمضارع المثبت دالٌّ على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدا له كالمفردة، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة، أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدلّ على التجدّد وعدم الثبوت، مثبتاً، فيدلّ على الحصول، وعلّلوا المقارنة بكونه مضارعاً، فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال.

وفيه نظر؛ لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلّم، وحقيقته: أجزاءٌ متعاقبةٌ من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن تكون مقارنة لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أو حالاً أو استقبالا، فلا دخل للمضارع في المقارنة، فالأولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصُكُّ وجهه».

وقول الشاعر:

فلمَّا خشيتُ أظافيرهم نَجَوتُ وأرهنهم مالكا

فقد ذكر العلماء في جوابه ثلاثَةَ أوجهٍ:

الوجه الأول، قيل: إنما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالاً على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥] أي: وأنتم قد تعلمون.

والوجه الثاني، قيل: المثال الأول -أي قولهم: «قمت وأصك وجهه» شاذ-، والمثال الثان -أي قول الشاعر: «نجوت وأرهنهم»- ضرورة.

والوجه الثالث، قال «عبد القاهر»: الواو للعطف لا للحال، إذ ليس المعنى (قمت صاكاً وجهه)، و (نجوت راهنا مالكاً)، بل المضارع بمعنى الماضي. والأصل: قمت وصككت، ونجوت ورهنتُ، عُدِلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع حكايةً للحال الماضية، ومعناها: أن يُفْرَضَ ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبَّر عنه بلفظِ المضارع.

وإن كان الفعل مضارعاً منفِياً فالأمران جائزان: ذكر الواو، وتركه.

كقراءة ابن ذَكْوَانَ ﴿ فاستقيما ولا تتَبِعانِ ﴾ بتخفيف نون ﴿ولا تتَّبِعانِ﴾، فيكون (لا) للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فتكون الواو للحال، بخلاف قراءة العامة ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [يونس:٨٩] بالتشديد، فإنه نهيٌ مؤكّد معطوف على الأمر قبله، ونحو: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٨٤] أي: أيُّ شيء ثبت لنا حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفيُّ حالٌ بدون الواو.

وإنما جاز فيه الأمران لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعاً، دون الحصول لكونه منفياً، والمنفي إنما يدلُّ مطابقةً على عدم الحصول.

وكذا يجوز الإتيان بالواو وتركه إن كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى، كقوله تعالى إخباراً عن زكريا عليه السلام: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] بالواو، وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] بدون الواو، وهذا في الماضي لفظاً، وأما الماضي معنىً فالمراد به المضارع المنفي بـ(لم) أو (لما)، فإنهما تَقلِبان معنى المضارع إلى الماضي، وقد أورد «الخطيب» للمنفي بـ (لم) مثالين:

أحدهما مع الواو، والآخر بدونه، واقتصر في المنفي بـ (لما) على ما هو بالواو، وكأنه لم يطّلع على مثال ترك الواو مع المضارع المقترن بـ (لما)، إلا أنه مُقتضى القياس، وهذه المثل الثلاثة هي:

قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠].

وقوله: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤].

أما وجهُ جواز الأمرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول، نعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً، دون المقارنة، لكونه ماضياً، فلا يقارن الحال، ولعدم دلالته على المقارنة شُرِط أن يكون مع (قد) ظاهرةً كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، أو مقدَّرة كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال.

والإشكال المذكور آنفاً واردٌ ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي، و (قد) تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما تبعده عن الحال التي نحن بصددها، كما في قولنا: (جاءني زيد في

السنة الماضية وقد ركب فرسه)، والاعتذار عن ذلك مذكور في «الشرح»[١].

وأما وجه جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول، أما دلالته على المقارنة فلأن (لما) للاستغراق: أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، وغير (لما) مثل: (لم وما) لانتفاءٍ متقدِّم على زمان التكلم، مع أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع، كما في قولنا: (لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم)، فيحصل بالنفي -أو بأن الأصل فيه الاستمرار- الدلالةُ على المقارنة عند الإطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء، بخلاف المثبت، فإنّ وَضْع الفعل على إفادة التجدُّد من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلتَ: (ضرب) مثلاً كفى في صدقِهِ وقوعُ الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، وإذا قلت: (ما ضَرَبَ) أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعاً، بخلاف (لما)؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفيُ دائماً[٢].

وتحقيق هذا الكلام أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود، نعني أن بقاء الحادث -وهو استمرار وجوده- يحتاج إلى

---

(١) قد قال في الشرح: وغاية ما يمكن في هذا المقام أن حاليَّة الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) إنما تقربه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان، لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظ (قد) لظاهر الحالية، وقالوا: (جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب)، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ (قد) لمجرد الاستحسان اللفظي ا هـ.

(٢) يريد أن الإثبات في جزء من أجزاء الزمان لا يناقضه النفي في جزء من أجزاء الزمان، إذ يجوز أن يكون مثبتا في جزء ما من أجزاء الزمان، ومنفيا في جزء آخر من أجزاء الزمان، ولكن إذا انتفى في جميع أجزاء الزمان تناقض مع الإثبات في جزء منه أي جزء كان.

سبب موجود؛ لأنه وجودٌ عقيب وجود، ولا بد للوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار العدم، فإنه عَدَم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفيه مجرّد انتفاء سببِ الوجود، والأصلُ في الحوادث العدم حتى توجد عِلَلُها، ففي الجملة: لما كان الأصل في النفي الاستمرار حصَلَ من إطلاقه الدلالةُ على المقارنة.

وأما عدم دلالته على الحصول: فلكونه منفيًّا، هذا إذا كانت الجملة فعلية.

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز ترك الواو، لعكس ما مرَّ في الماضي المثبت، أي: لدلالة الاسمية على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة، لدلالتها على الدوام والثبات، نحو: (كلّمتُهُ فوهُ إلى فِيَّ) بمعنى: مُشافهاً.

وأيضاً المشهورُ أنّ دخول الواو أولى من تركها؛ لعدم دلالة الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، فحسُن زيادة رابط، نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو أنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.

وقال «عبدالقاهر»[١]: إن كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضميرَ ذي الحال وجبت الواو، سواء كان خبره فعلاً، نحو: (جاء زيد وهو يسرع)، أو اسما، نحو: (جاء زيد وهو مُسرع)؛ وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى

---

(١) هذا كلام يقابل الكلام السابق الذي هو المشهور عن علماء العربية، وذلك أن الكلام السابق لا فرق فيه بين أن يكون المبتدأ في الجملة الحالية ضمير ذي الحال وألا يكونه، وهذا الكلام فصل بين هاتين الحالتين، فتنبَّه لذلك.

تدخل في صلة العامل، وتنضم إليه في الإثبات، وتقدَّر تقديرَ المفردِ في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا مما يمتنع في نحو: (جاء زيد وهو يسرع) أو (وهو مسرع)؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يُسرع) في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يُسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيَعَةٍ، وجعلته لغواً في البين[1]، وجرى مجرى أن تقول: (جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه)، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً، ولم تبتدئ للسرعة إثباتاً.

وعلى هذا الأصل كان القياسُ أنْ لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارجِ عن قياسه وأصلِهِ بضرب من التأويل ونوعٍ من التشبيه، هذا كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»، وهو مُشعر بوجوب الواو في نحو: (جاءني زيد وزيد يسرع) أو (مُسرع) و (جاءني زيد وعمرو يسرع) أو (مسرع أمامه) بالطريق الأولى.

ثم قال «الشيخ»: وإن جعل نحو[2] (على كتفه سيف) حالًا كثُر في تلك الحال ترك الواو، نحو قول بشار:

إذا أنكرَتْني بلدةٌ أو نكرْتُها خرجْتُ مع البازي عليَّ سواد

---

(١) البين: بين الحال والعامل (صالح).

(٢) المراد بنحو هذا المثال كل كلام جاء بعد ما يصح أن ينصب عنه حال، وقد تقدم فيه ظرف أو جار ومجرور، وتأخر عنه اسم مرفوع، نحو: (جاء خالد في يده عصا) أو (قدم علينا علي في وجهه علائم الغضب).

أراد بسواد: بقية من الليل، يعني: إذا لم يعرف قدري أهلُ بلدة، أو لم أعرفهم، خرجتُ منهم مصاحباً للبازيّ الذي هو أبكَرُ الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل، غيرَ منتظرٍ لإسفار الصبح، فقوله: «عليّ سواد»: حال ترك فيها الواو.

ثم قال «الشيخ»: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ، وينبغي أن يُقَدَّر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يقدَّر فعل ماض، هذا كلامه.

وفيه بحث، والظاهر أن مثل (على كتفه سيف) يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة إسمية قُدِّمَ خبرها، وأن تكون جملة فعلية مقدرة بالماضي، أو بالمضارع، فعلى تقديرين تمتنع الواو، وعلى تقديرين لا تجب الواو، فمن أجل هذا كثُر تركها.

وقال «الشيخ» أيضاً: ويحسن ترك الواو في الجملة الاسمية، تارةً لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط، كقوله:

فقلت عسى أن تُبصِريني كأنما بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسودُ الحَوَارِدُ

(حوارد): من حَرَد إذا غضب، فقوله: (بَنِيَّ الأُسود): جملة إسمية وقعت حالاً من مفعول (تُبصريني)، ولولا دخول (كأنما) عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو، وقوله (حواليَّ) أي: في أكنافي وجوانبي، وهو حالٌ من بنيَّ؛ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل.

ويحسن ترك الواو تارة أخرى لوقوع الجملة الإسمية الواقعة حالاً بعقب مفرد وقع حالاً، كقول الشاعر:

فـــالله يبقيـــك لنـــا سَـــالماً بُـــرْداك تبجيـــلٌ وتعظيـــمُ

فقوله: (برداك تبجيل) حال، ولو لم يتقدّمْها قوله: (سالما) لم يحسن ترك الواو.

تمرينات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية غير مقترنة بالواو، بيِّن هذه الجملة، ثم بيِّن سر الإتيان بها، ثم بيِّن السر في تجرّدها من الواو.

١ – قال الله تعالى:

أ- ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦].

ب- ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾ [المدثر: ٦].

٢- وقال الشاعر:

مَضَوا لا يريدون الرواحَ وغالَهُمْ ... من الدَّهر أسبابٌ جَرَيْنَ على قَدَرْ

٣- وقال أرطاةُ بن سُهيةَ:

إن تلقني لا ترى غيري بناظرة ... تَنْسَ السلاح وتعرِفْ جبهةَ الأسدِ

٤- وقال أعشى همدان:

أتينا أصبهان فهزَّلتنا ... وكنا قبل ذلك في نعيم

وكان سفاهةً منِّي وجهلاً ... مسيري لا أسيرُ إلى حميم

٥- وقال الشاعر:

متى أرى الصبحَ قد لاحت مخايله ... والليلَ قد مُزِّقت عنه السرابيلُ

٦- وقال أعرابي:

لنا فتى وحبَّذا الأفتاءُ ... تعرفه الأرسانُ والدِّلاءُ

إذا جرى في كفه الرشاءُ ... خَلَّى القليب ليس فيه ماءُ

٧- وقال الشاعر:

ولقــد أغتــدى يُدافــع ركنــي   أحَــوذِيٌّ ذو ميعــة إضريــج

٨- وقال بشار بن برد:

إذا أنكرتْنِــي بلــدةٌ أو نكرتهــا   خرجــت مــع البازي عليَّ ســوادُ

٩- وقال أمية بن أبي الصلت:

فاشرَبْ هنيئاً عليــك التاج مرتفقاً   في رأس غمــدان داراً منــك محلالا

١٠- وقال ابن الرومي:

والله يبقيــك لنــا ســالما   بُــرْداك تبجيــلٌ وتعظيــمُ

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية مقترنة بالواو، بيِّن هذه الجملة، ثم بيِّن السر في تقييد العامل بها، ثم بيِّن سر اقترانها بالواو.

١ - قال مسكين الدارمي:

أكْسَــبَتْهُ الــوَرِقُ البيــضُ أبــاً   ولقــد كان ولا يُدْعــى لأَبِ

٢- وقال مالك بن رفيع وكان قد جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير:

أتــاني مُصعــب وبنــو أبيــه   فأيــن أحيــد عنهــم؟ لا أحيــدُ

أقــادوا مــن دمــي وتوعَّــدوني   وكنــت ولا يُنهنِهُنــي الوعيــدُ

٣- وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

نعــم امــرأ هــرمٌ، لم تعــرُ نائبة   إلا وكان لمرتــاع لهــا وزرا

٤- وقال أبو تمام:

هـــل اجتمعَتْ أحيـــاء عدنان كلها بملتحـــم إلا وأنـــتَ أميرُهـــا؟

٥- وقال البحتري:

أأكفُـــرُك النعماء عنـــدي وقد نَمتْ عليَّ نمـــوَّ الفجر والفجرُ ســـاطع؟

٦- وقال امرؤ القيس:

أيقتلنـــي والمـــشرفيُّ مُضاجعـــي ومســـنونة زرقٍ كأنيـــاب أغوال؟

٧- وقال كعب بن زهير بن أبي سلمى:

لا تأخـــذنِّي بأقـــوال الوشـــاة ولم أُذنـــب وإن كثـــرت فيَّ الأقاويـــلُ

٨- وقال امرؤ القيس أيضاً:

فجئـــت وقد نضَّـــتْ لنـــومٍ ثيابَها لـــدى الســـتر إلا لبســـة المتفضل

٩- وقال الشاعر:

يـــا أبـــا جعفـــر تحَكَّمُ في الشـــعـ ـــر ومـــا فيـــك آلة الحـــكام؟

إنَّ نقـــد الدينـــار إلا عـــلى الصيـــ ـــرفِ صعبٌ، فكيف نقد الكلام؟

١٠- وقال الآخر:

ناهضتهـــم والبارقـــات كأنهـــا شُـــعلٌ عـــلى أيديهـــم تتلهَّـــبُ

التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية، وبعض هذه الجمل مقترن بالواو وبعضها الآخر غير مقترن بها، بيِّن هذه الجمل، ثم بيِّن السر في اقتران المقترن منها بالواو، والسر في تجرُّد المتجرِّد منها عن الواو.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

ب- ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

ج- ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

د- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

هـ- ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢].

٢- وقال الشاعر:

لو أنَّ قوما لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماء دَخلْتُهَا لا أُحجَبُ

٣- وقال عمرو بن كلثوم:

فآبوا بالرِّماح مُكسَّراتٍ وأُبْنَا بالسيوف قد انحَنَيْنَا

٤- وقال الشاعر:

ألا ليتَ شعري هل أبيتنَّ ليلةً بمكَّةَ حَوْلي إذْخِرٌ وجليلُ

٥- وقال الشاعر:

لقد صَبَرتْ للذلِّ أعْوادُ مِنْبرٍ تقوم عليها في يديك قَضيبُ

٦- وقال الشاعر:

ولولا جنان الليل ما آب عامِرٌ إلى جعفر سِربالُهُ لم يُمزَّقِ

٧- وقال الآخر:

إذا أتيـــت أبـــا مَـــرْوَان تســـألُهُ وَجدتَهُ حـــاضِراهُ الجـــودُ والكرم

٨- وقال الآخر:

وقد عَلَوْتُ قُتُود الرَّحل يَسْـــفعُني يـــومٌ قُدَيْدِيمَـــةَ الجوزاء مســـمومُ

٩- وقال الآخر:

يمشون قد كسروا الجفون إلى الوَغَى مُتَبَسِّـــمِين وفيهـــم استبشـــارُ

التمرين الرابع:

بيِّن في كل مثال من أمثلة التمرين الأول ما يجب تجرّد الجملة الحالية فيه من الواو، وما يحسن فيه ذلك، وما يقل.

التمرين الخامس:

بيِّن في كل مثال من أمثلة التمرين الثاني ما يجب اقترانه بالواو، وما يحسن.

التمرين السادس:

بيِّن في كل مثال من أمثلة التمرين الثالث ما تجرَّد من الواو وجوباً، وما تجرَّد منها جوازاً، وما اقترن بها وجوباً، وما اقترن بها جوازاً.

الباب الثامن

الإيجاز، والإطناب، والمساواة

قال «السكاكي»: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين -أي: من الأمور النسبية التي يكون تَعَقُّلها بالنظر إلى تعقِّل شيء آخر، فإن الـمُوجَزَ إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزْيَدَ منه، وكذا الـمُطْنَب إنما يكون مطنباً بالنسبة إلى ما هو أنقص منه- لا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، أي: لا يمكن التنصيصُ على أنّ هذا المقدار من الكلام إيجازٌ وذاك إطنابٌ، إذ رُبَّ كلامٍ موجزٍ يكون مُطْنباً بالنسبة إلى كلام آخر، وبالعكس.[والبناء على أمر عرفي] أي: وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف، وهو مُتعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة - والمراد: كلامُهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات، وهذا الكلام لا يُحمد من الأوساط في باب البلاغة؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يُذمُّ أيضاً منهم، لأن غرضهم تأدية أصلِ المعنى بدلالة وضعيةٍ وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليفٍ يخرجها عن حكم النعيق.

فالإيجاز: أداءُ المقصودِ بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب: أداؤه بأكثر منها.

ثم قال «السكاكي»: الاختصار لكونه نسبياً يرجع فيه تارة إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه، ويرجع فيه تارة أخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط من الكلام الذي ذكَرَهُ المتكلِّم، وتوهَّم بعضهم أن مراده أبسط من متعارف الأوساط، وهو غلطٌ لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

يعني: كما أنّ الكلام يوصَفُ بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف، كذلك يوصف بالإيجاز لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنما قلنا (بحسب الظاهر)؛ لأنه لو كان أقل ممّا يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة.

مثاله قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف -أعني قولنا: يا رب شخت-، وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً؛ لأنه مقامُ بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يُبسطَ فيه الكلام غاية البسط، فللإيجاز معنيان بينهما عموم من وجه[1].

وفي هذا الكلام نظر؛ لأنّ كون الشيء أمراً نسبياً لا يقتضي تَعسُّرَ تحقيق معناه، إذ كثيراً ما تُحقّق معاني الأمور النسبية وتُعرّف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرهما.

والجواب عن هذا النظر إنه لم يُرِد تَعسُّر بيان معناهما؛ لأن ما ذكره بيانٌ لمعناهما، بل أراد تعسُّر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب.

ثم إن البناء على المتعارف، أو على البسط الموصوف -بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقلّ من المتعارف، أو يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل مما يليق بالمقام

---

(١) أما المعنيان: فأحدهما: أن الإيجاز أقل من العبارة التي يقتضيها المتعارف، وثانيهما: أنه أقل من العبارة التي يقتضيها ظاهر المقام. وأما أن بين هذين المعنيين عموماً من وجه فلأنهما يجتمعان في كلام يكون أقل من المتعارف وأقل مما يقتضيه ظاهر المقام معا، كما لو قيل: (رب شِخْت) فإنه أقل مما يقتضيه الحال؛ لكون الحال حال التشكّي من نزول المشيب به وانقراض عهد فتوته وشبابه، وهو أقل من المتعارف لأنه يقتضي (يا ربي شِخْت) بياء النداء وياء المتكلم، وينفرد الأقل مما يقتضيه ظاهر المقام بما في الآية الكريمة، وينفرد الأقل مما يقتضيه المتعارف بنحو قول الصياد: (غزال)؛ لأن المتعارف عند أداء هذا المعنى (هذا غزال).

من كلام أبسط من الكلام المذكور- رد إلى الجهالة، إذ لا تعرف كميّة متعارف الأوساط وكيفيتها؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام أيَّ مقدار يقتضي من البسط حتى يُقاس عليه ويُرجع إليه.

والجواب: أن الألفاظ قوالب المعاني، والأوساط الذين لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حَدٌّ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضحٌ بالنسبة إليهما جميعاً، وأما البناء على البسْط الموصوف فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يُجْهل عندهم ما يقتضيه كلُّ مقام من مقدار البسط.

والأقرب إلى الصواب أن يقال: المقبولُ من طُرُقُ التعبير عن المراد تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مساوٍ لأصل المراد، أو بلفظ ناقصٍ عنه وافٍ به، أو بلفظ زائدٍ عليه لفائدة.

والأول هو المساواة، والثاني هو الإيجاز، والثالث هو الإطناب.

فالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد.

والإيجاز: أن يكون ناقصاً عنه وافياً به.

والإطناب: أن يكون زائداً عليه لفائدة.

واحترزنا في بيان الإيجاز بـ(واف) عن الإخلال، وهو: أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير واف به، كقوله:

والعَيْشُ خَيْرٌ في ظِلَا لِ النَّوكِ مِمَّنْ عاش كَدّا

(النوك) أي: الحمق والجهالة، (ممن عاش كدا) أي: خير ممن عاش

مكدوداً مُتعباً، أراد في الأول العيش الناعم، وأراد في الثاني في ظلال العقل، نعني أن أصل المراد يُؤَدَّى بأن يقال: العيش الناعم في ظلال النَّوْك خيرٌ من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مُخِلًّا، فلا يكون مقبولاً.

واحترزنا في بيان الإطناب بـ (فائدة) عن التطويل، وهو: أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعيِّناً، نحو قوله:

وقَدَّدَتِ الأديمَ لرَاهِشَيْه وأَلفى قولها كَذِباً ومَيْنا

والكذب والمين واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما، وقوله: (قدَّدت) أي: قطَّعت، و (الراهشان): العرقان في بطن الذراعين، والضمير في (راهشيه) وفي (ألفى) لجذيمة الأبرش، وفي (قددت) وفي (قولها) للزَّبَّاء، والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة، وهي قصة معروفة.

واحترزنا أيضاً بـ (فائدة) عن الحشو، سواء أكان مفسداً للمعنى أم غير مفسد.

فالحشوُ المفسد للمعنى هو: زيادة متعيِّنة لا لفائدة كالذي في قول المتنبي:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شَعوب

(شَعوب): علمٌ على المنيَّة صرفها للضرورة، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر، لتيقن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل مالَه إذا تيقَّن بالخلود وعرف احتياجَه إلى المال دائما، فإنّ بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقَّن الموت وتخليف المال. وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام «ابن جني»، وهو أن في الخلود وتنقّل الأحوال فيه من

عسر إلى يسر، ومن شدة إلى رخاء ما يسكّن النفوس، ويسهِّل البُوس، فلا يظهَرُ لبذل المال كثيرُ فضلٍ.

والحشوُ غير المفسد للمعنى مثل قول زهير:

وأعلم علــم اليوم والأمــس قبلَهُ　　ولكنّنــي عــن عِلم ما في غــدٍ عَمِ

فلفظ (قبله) حشو غير مفسد، وهذا بخلاف ما يقال: أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وكتبته بيدي، في مقام يفتقر إلى التأكيد.

من أمثلة المساواة:

فمن أمثلة المساواة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣].

وقول النابغة:

فإنَّــكَ كالليل الذي هــو مُدْرِكي　　وإنِ خِلــتُ أن المنتأى عنك واســع

(المنتأى): موضع البعد، (عنك واسع): ذو سعة، شبَّهَه في حال سخطه وهَوْله بالليل.

قيل: في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشرط، فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواة، وفيه نظر؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطناباً، بل تطويلاً. وبالجملة لا نسلِّم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

أضرب الإيجاز:

والإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف.

فأما **إيجاز القصر** فهو: الكلام الذي ليس في نفس تركيبه حذفٌ، ولكن

فيه معاني كثيرةً اقتضاها بدلالة الالتزام أو التضمّن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] فإن معناه كثير ولفظه يسير.

وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتَلَ قُتِل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان بارتفاع القتل حياة لهم، وليس فيه حذف شيء مما يؤدَّى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لأمر لفظي حتى لو ذُكِرَ لكان تطويلاً(١).

ورجحانُ قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] على ما كان عندهم أَوْجَز كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: (القتلُ أنفى للقتل) من عدة جهات:

أولها: قلة اللفظ الذي يناظر قولَهُم: (القتل أنفى للقتل) من قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ وما يناظره منه هو قوله سبحانه: ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾؛ لأن قوله: ﴿ وَلَكُمْ ﴾ زائد على معنى قولهم: (القتل أنفى للقتل) فحروف ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ مع التنوين أحد عشر. وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر، أعني الحروف الملفوظة؛ إذ بالعبارة يتعلق الإيجاز لا بالكتابة.

وثانيها: النص على المطلوب -يعني الحياة- وما يفيده تنكير حياة من التعظيم؛ لمنع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم -أعني القصاص- حياة عظيمة، أو من النوعية أي: لكم في القصاص نوعٌ من الحياة، وهي الحياة الحاصلة للمقتول وهو الذي

(١) هذا جواب عما قد يقال: إن في الآية حذف متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً مقدماً.

يُقْصَد قتله، والقاتل وهو الذي يَقْصِد القتل بالارتداع عن القتل؛ لمكان العلم بالاقتصاص.

وثالثها: أن قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ مُطَّرد، إذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل، كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً.

ورابعها: خلو الآية عن التكرار، بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار لفظ القتل، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مُخِلًّا بالفصاحة.

وخامسها: استغناء الآية عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فإن تقديره: (القتل أنفى للقتل مِن تركه).

وسادسها: اشتمال الآية على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة.

وأما **إيجاز الحذف** فهو على ثلاثة أنواع؛ لأن المحذوف إما جزء جملة، وإما جملة، وإما أكثر من جملة.

فإذا كان **المحذوف جزء جملة** فهو على ضروب كثيرة، نذكر لك منها ههنا خمسة أنواع، وننبِّهُك إلى أنواع أخرى تقدَّم ذِكرها.

(١) وذلك أن جزء الجملة المحذوف إما أن يكون مضافاً حُذِف وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي: أهلَ القرية.

(٢) وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف موصوفاً، وذلك كقول سحيم بن وثيل الرياحي:

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلَّاع الثنايا متـــى أضَـــعِ العمامـــةَ تعرفـــوني

(الثنايا): جمع ثنية، والثنية: العقبة، وفلان طلاع الثنايا: أي ركّاب لصعاب الأمور، وقوله (جلا) جملة وقعت صفة محذوف، أي: أنا ابن رجل جلا، أي انكشف أمره، أو كشف الأمور، وقيل: (جلا) ههنا علم، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعني الفعل مع الضمير، لا عن الفعل وحده.

(٣) وإما أن يكون الجزء المحذوف صفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صحيحة، أو نحوها كسليمة أو غير معيبة، بدليل ما قبله، وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩] لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة.

(٤) وإما أن يكون الجزء المحذوف شرطاً، كما مرَّ في آخر باب الإنشاء.

(٥) وإما أن يكون الجزء المحذوف جوابَ شرطٍ، وحذفُ جوابِ الشّرط يكون لواحد من ثلاثة أسباب:

أولها: مجرد الاختصار، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] فهذا شرطٌ حُذِف جوابه، أي: أعرَضوا، بدليل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: ٤٦].

وثانيها: الدلالة على أن جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف.

وثالثها: أن تذهب نفس السامع فيه كلَّ مذهبٍ مُمكنٍ، مثالهما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهب ممكن.

وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف غير ما ذكرنا، كالمسند إليه؛ والمسند؛ والمفعول، كما مرّ في الأبواب السابقة؛ وكالمعطوف مع حرف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومن أنفق بعده وقاتل، بدليل ما بعده، نعني قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠].

وإن كان **المحذوف جملة** -ونعني بها في هذا الموضع الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام آخر-:

فإما أن تكون الجملة المحذوفة مسببة عن سبب مذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] فهذا سبب مذكور حذف مسببه، أي: فَعَلَ ما فَعَل.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة سبباً لمذكور، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] إن قُدِّر (فضربه بها)، فيكون قوله: (فضربه بها) جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾، ويجوز أن يقدر: (فإن ضربت بها فقد انفجرت)، فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط، ومثل هذه الفاء تسمى: فاء الفصيحة -قيل: على التقدير الأول، وقيل على التقدير الثاني، وقيل على التقديرين-.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة غير السبب والمسبب، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] على ما مرَّ في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر، وذلك على قول من يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأ محذوف.

ومثال ما حذف منه أكثر من جملة واحدة قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٤٥-٤٦] أي: فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف.

الحذف نوعان:

والحذف -من جهة أخرى- على وجهين:

الأول: أن لا يُقام شيء مقام المحذوف، بل يُكتفى بالقرينة كما مرَّ في الأمثلة السابقة.

والثاني: أن يُقام شيء مقام المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر: ٤] فقوله سبحانه: ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ ﴾ ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سببٌ لمضمونِ الجوابِ المحذوف أُقيم مقامه، أي: فلا تحزن واصبر[١].

أدلة الحذف:

ثم الحذف لا بد له من دليل، وأدلته كثيرة[٢]:

منها: أن يدلَّ العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣] فالعقل دلَّ على أن هنا حَذْفاً، إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان، فدلَّ على تعيين المحذوف.

ومنها: أن يدلَّ العقل على الأمرين جميعاً: الحذف، وتعيين المحذوف، نحو: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدَّس، ويدل على تعيين المراد أيضاً -أي: أمره أو عذابه-، فالأمر المعيَّن الذي دلَّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين.

---

(١) ولو كان تقدير المحذوف: «فإن تكذيبهم لا يقدح في رسالتك» لكان خيراً وأولى.

(٢) اعلم أن الدليل على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل، والتعدد إنما هو في الدليل على تعيين المحذوف، كما ستقف عليه.

ومنها: أن يدلَّ العقلُ على الحذف، والعادة على التعيين، نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] فإن العقل دلَّ على أنَّ فيه حذفاً، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص(١)، وأما تعيين المحذوف فإنه يحتمل أن يقدَّر: (في حبه)؛ لقوله تعالى: ﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] و (في) مراودته؛ لقوله تعالى: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف:٣٠]، و(في شأنه) حتى يشمل الحب والمراودة، والعادة دلَّت على مراودته لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهر الحب المفرط صاحبه، فلا يجوز أن يقدر (في حبه)، ولا (في شأنه) لكونه شاملاً له! ويتعيَّن أن يقدَّر (في مراودته) نظراً إلى العادة.

ومن أدلة تعيين المحذوف: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدّر ما جعلت التسمية مبدأ له، ففي القراءة يقدّر: (بسم الله أقرأ)، وعلى هذا القياس.

ومن أدلة تعيين المحذوف الاقتران(٢)، كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دلَّ على تعين المحذوف -أي: أعرست-، أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبّسِهِ به دلَّ على ذلك، والرفاء: الالتئام والاتفاق والباء للملابسة.

---

(١) إذ لا يلام الشخص إلا على فعل من أفعاله.

(٢) قد يقال: الاقتران أعم من جعل البسملة مبدأ الشيء، فالأقسام غير متباينة، فكان الأولى أن يقتصر على الاقتران، ثم يجعل الشروع في الفعل مثالاً من أمثلة المقارنة، ويجاب على هذا بأن المراد بالمقارنة ما كان بعد وجود الفعل، وحينئذ تكون المقارنة قسماً برأسه مقابلاً للشروع في الفعل.

أنواع الإطناب:

والإطناب قد يكون بالإيضاح بعد الإبهام، وفائدته: أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو أن يتمكَّن المعنى في النفس فضلَ تمكُّنٍ لما جَبَل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذُكر مبهماً ثم بُيِّن كان أوقع عندها، أو لتكمل لذة العلم بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ، نحو: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾ [طه: ٢٥] فإن ﴿ٱشۡرَحۡ لِي﴾ يُفيد شرح شيءٍ ما لَهُ -أي للطالب- و﴿صَدۡرِي﴾ يفيد تفسير ذلك الشيء.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب (نِعْمَ) على أحد القولين[١]، وهو قول من يجعل المخصوص خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، إذ لو أريد الاختصار -أي: ترك الإطناب- كفى (نِعْمَ زيد)، ووجه حسن باب (نِعْم) -سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإبهام-: إبرازُ الكلام في معرض الاعتدال من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام، والإيجاز بحذف المبتدأ، وإيهام الجمع بين المتنافيين، أي: الإيجاز والإطناب، وقيل: هما الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلِذُّ بها النفس.

وإنما قلنا (إيهام الجمع)؛ لأن حقيقةَ جمع المتنافيين: أن يَصْدُق على ذاتٍ واحدةٍ وصفان، يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهو محال.

---

(١) باب (نعم): يشمل ما كان للمدح نحو: (نعم الرجل زيد)، وما كان للذم نحو: (بئست المرأة حمالة الحطب).

التوشيع:

ومن الإيضاح بعد الإبهام: التوشيع.

والتوشيع في اللغة: لفُّ القطن المندوف[١]، وفي الاصطلاح: أن يُؤتى في عجز الكلام بمثنًّى مفسَّر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب ابن آدم، ويشبُّ فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل».

ذكر الخاص بعد العام:

وقد يكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، والمراد: الذكر على سبيل العطف، وفائدته: التنبيه على مزيَّة الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جُعل كأنّه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله العام، ولا يعرف حكمه منه، نحو قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨] أي: الوسطى من الصلوات، أو الفضلى، من قولهم للأفضل: الأوسط، وهي صلاة العصر عند الأكثر.

التكرير:

وقد يكون الإطناب بالتكرير لنكتة، فإنه إن لم تكن له نكتة لم يكن إطناباً، وإنما يكون تطويلاً، وتلك النكتة كتأكيد الإنذار[٢] في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ

---

(١) وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، أن في المعنى الاصطلاحي لفا وندفاً، أي تفرقة وتفصيلاً، وإن كان اللف في الاصطلاحي سابقاً على الندف، عكس ما في اللغوي.

(٢) ومن النكت التي تقصد بالتكرار: زيادة ما تنتفي به التهمة في النصح، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر:٣٨ - ٣٩] فتكرار ﴿يَٰقَوْمِ﴾ أفاد بُعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم، فلا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، فتضمن تكراره زيادة تأكيدِ نفيِ التهمة.

﴿تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر:٣-٤] فقوله: ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ عن الانهماك في الدنيا وتنبيه، و﴿سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ إنذار وتخويف، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدَّامكم من هول المحشر، وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار، وفي ﴿ثُمَّ﴾ دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول تنزيلاً لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعمالاً للفظ ﴿ثُمَّ﴾ في مجرد التدرج في درج الارتقاء.

الإيغال:

وقد يكون الإطناب بالإيغال، وهو في اللغة مأخوذ من: (أوغَل في البلاد) إذا أبعد فيها، واختُلف في تفسيره، فقيل: هو ختم البيت بما يُفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر:

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الهداةُ به ... كأنه عَلَمٌ في رأسه نار

(لتأتمُّ) أي: تقتدي، و(علم) أي: جبل مرتفع، فقولها: (كأنه علم) وافٍ بالمقصود، أعني التشبيه بما يُهتدى به، إلا أن قولها: (في رأسه نار) زيادة مبالغة.

وكتحقيق التشبيه في قول امريء القيس:

كأنَّ عيونَ الوحشِ حول خبائنا ... وأرحلنا الجزع الذي لم يُثقَّبِ

(خبائنا): خيامنا، و(الجَزع) بالفتح: الخرز اليماني[1] الذي فيه سواد وبياض، شبَّهَ به عيون الوحش، وأتى بقوله: (لم يثقَّب) تحقيقاً للتشبيه[2]، لأنه

---

(١) هو ضرب من العقيق فيه دوائر من بياض وسواد.

(٢) لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفةً ما في الشكل زاد الشاعر قوله: (لم يثقب) ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، فهذه الزيادة لتحقيق التشابه، أي: في وجه الشبه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم؛ لأنه لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه، وهذا وجه الفرق.

إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. قال «الأصمعي»: الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد، فإذا ماتا بدأ بياضها، وإنما شبَّههما بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما ماتت، والمراد كثرة الصيد، يعني: مما أكلنا كثرت العيون عندنا، كذا في «شرح ديوان امريء القيس».

فعلى هذا التفسير يختصُّ الإيغال بالشعر.

وقيل: لا يختصُّ الإيغال بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتةً يتمّ المعنى بدونها، ومُثِّل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس:٢٠-٢١]، فقوله سبحانه: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، إلا أن فيه زيادة حثٍّ على الإتّباع وترغيب في الرسل.

التذييل:

وقد يكون الإطناب بالتذييل، وهو: تعقيبُ الجملة بجملة أخرى تشتمل على معنى الجملة الأولى للتأكيد، فهو أعمُّ من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخَصُّ من جهة أنَّ الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد.

والتذييل ضربان:

أما الضرب **الأول**: فهو الذي لم يخرج مخرج المثل، بأن لم يستقِلّ بإفادة المراد، بل يتوقف على ما قبله، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] على أحد وجهين، وهو أن يُراد: وهل يُجازى ذلك الجزاء

المخصوص[1] إلا الكفور، فيتعلّق بما قبله. وأما على الوجه الآخر -وهو أن يُراد: وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر- فهو من الضرب الثاني.

وأما الضرب الثاني: فهو الذي أخرج مخرج المثل، بأن يقصد بالجملة الثانية حكمٌ كليٌّ منفصل عما قبله جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفُشُوّ الاستعمال، نحو: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١].

والتذييل -مطلقاً- ينقسم قسمة أخرى:

لأنه إما أن يكون لتأكيد منطوقٍ كهذه الآية، فإن زهوق الباطل منطوقٌ في قوله: ﴿ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾.

وإما أن يكون لتأكيد مفهوم، كقول النابغة:

وَلسْتَ بمسْتبقٍ أخاً لا تلُمُّهُ على شَعَثٍ أيُّ الرجال المهذب

(ولستَ): على لفظ الخطاب، (لا تلمُّه): حال من (أخا) لعمومه، أو من ضمير المخاطب في (لست)، و (شعث) أي: تفرق وذميم خصال. فهذا الكلام دلّ بمفهومه على نَفْيِ الكاملِ من الرجال، وقد أكَّده بقوله: (أيُّ الرجال المهذب) وهو استفهام بمعنى الإنكار، أي: ليس في الرجال منقَّح الفِعال مرضيُّ الخصال.

التكميل أو الاحتراس:

وقد يكون الإطناب بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً؛ لأن فيه التوقِّي والاحتراز عن توهُّم خلاف المقصود.

---

(١) الجزاء المخصوص: الذي هو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم بجنتين ذواتي أكل خمط، وشيء من سدر قليل.

وهو: أن يُؤتى في كلام يُوهِم خلافَ المقصود بما يدفع توهُّم خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخر الكلام.

فالأول كقول طرفة بن العبد البكري:

فسقى ديارك غيرَ مفسِدِها صوْبُ الربيع وديمةٌ تهْمي

(غيرَ مفسدها): نصب على الحال من فاعل (سقى)، وهو (صوب الربيع) أي: سقى نزول المطر ووقوعه في الربيع، و (ديمة تهمي) أي: تَسيل، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله (غيرَ مفسدها) دفعاً لذلك.

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤] فإن قوله سبحانه: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لما كان ممّا يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدَّى الذلّ بـ (على) لتضمّنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم -مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين- خافضون لهم أجنحتهم.

التتميم:

وقد يكون الإطناب بالتتميم، وهو: أن يُؤتى في كلام لا يُوهم خلاف المقصود بفضلة -مثل مفعول، أو حال، أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام. ومن زعم أنه يراد بالفضلة هنا: ما يتم أصل المعنى بدونه، فقد

كذَّبه كلام «الخطيب» في «الإيضاح»، وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم[١]-.

ويكون الإتيان بها ذكر لنكتة، كالمبالغة، نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] في وجه، وهو: أن يكون الضمير في ﴿حُبِّهِۦ﴾ للطعام أي: ويطعمونه مع حبه والاحتياج إليه، وإن جُعل الضمير لله تعالى -أي: يُطعمونه على حب الله- فهو لتأدية أصل المراد.

الاعتراض:

وقد يكون الإطناب بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصِلين معنى بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لنكتةٍ سوى دفع الإبهام، ولا نريد ههنا بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلا منه، وهذه النكتة كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] فقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾.

وكالدعاء في قوله:

إنَّ الثمانينَ وبُلِّغْتها ... قد أحْوَجَت سَمْعي إلى تُرْجُمَان

(تُرْجُمَان) أي: مُفَسِّر ومُكَرِّرٍ، فقوله: (بُلِّغْتها) اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى الواو الاعتراضية، وليست بعاطفة ولا حالية.

---

(١) يعني أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى الذي هو متعارف الأوساط بدونه لا يختص اشتراطه بالتتميم، فإذا أردنا بالفضلة ذلك كان ذكرها غير مفيد؛ لأن كل إطناب بأي نوع من أنواع الإطناب جيء فيه بفضلة بهذا التفسير.

وكالتنبيه في قوله:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرء ينفعه أنْ سوف يأتي كُلُّ ما قُدِرَا[(١)]

(أن): هي المخفّفة من المثقّلة، وضمير الشأن محذوف، يعني أن المقدور آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر.

فالاعتراض يباين التتميم؛ لأن التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بد لها من إعراب، ويباين التكميل؛ لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود، ويباين الإيغال، لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور التذييل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متّصلتين معنى؛ لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين كلامين، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل: إنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متّصلين معنىً.

ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين متصلين -وهو أكثر من جملة كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة- قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فهذا اعتراض أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين، وقع بين كلامين: أولهما قوله سبحانه: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيهما قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] والكلامان متصلان معنى، فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾

---

(١) التمثيل بهذا البيت للاعتراض يدل على أن الاعتراض يكون مقترناً بالفاء، كما قد يكون مقترناً بالواو نحو: (وبلغتها) في البيت السابق، ويكون بدون فاء ولا واو كما في (سبحانه) من قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] وقال «العصام» في «الأطول»: الفاء اعتراضية، وفيها شائبة من السببية.

بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ وهو مكان الحرث، فإن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة، والنكتة في هذا الاعتراض: الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما نهوا عنه.

وقال قوم: قد تكون النكتة في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الإيهام حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود.

ثم القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: جوَّز بعضهم وقوع الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى، وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من «الكشاف».

فالاعتراض عند هؤلاء: أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، سواء أكانت هذه النكتة هي دفع الإيهام أو غيره.

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقاً؛ لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، ويشمل بعض صور التكميل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها[1]، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون، لكن الاعتراض -على هذا أيضاً- يباين التتميم؛ لأن الفضلة لا بد لها من إعراب، وقيل: لأنه لا

---

(١) وعلى هذا يكون بين الاعتراض والتكميل عموم وخصوص من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام، وينفرد التكميل فيما يكون بغير جملة، وفيما يكون بجملة لها محل من الإعراب.

يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض، وهو غلط، كما يقال: إن الإنسان يباين الحيوان؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق، فافهم.

وجوَّز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كون الاعتراض غير جملة، فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم، وبعض صور التكميل، وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين الكلامين المتصلين.

الإطناب لا ينحصر في هذه الأنواع:

وقد يكون الإطناب بغير شيء مما ذكر، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] فإنه لو تُرك الإطناب لم يُذكر ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأن إيمانهم لا يجهله من يثبتهم، فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً. وحَسَّنَ ذكر قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهرٌ بالتأمُّل فيها.

معنى آخر للإيجاز والإطناب:

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقِلَّتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ لذلك الكلام في أصل المعنى، فيقال للأكثر حروفاً: إنه مطنب، وللأقل: إنه موجز، كقول الشاعر:

يَصُدُّ عن الدنيا إذا عَنَّ سُؤدَد ... ولو بَرَزَتْ في زيٍّ عَذْراءَ نَاهِد

(يصد): أي يعرض، و (عَنَّ) أي: ظهر، و (سؤدد) أي: سيادة، و

(الزيِّ): الهيئة، و (العذراء): البكر، و (النهود): ارتفاع الثدي.

وقوله:

ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغِنى   إذا كانت العلياءُ في جانب الفقرِ

(لستُ) -بالضم- على أنه فعل المتكلم، بدليل ما قبله، وهو قوله:

وإنِّي لصَبَّارٌ على ما يَنُوبُني   وحسْبُك أنَّ اللهَ أثنى على الصبر

يصف نفسه بالميل إلى المعالي، يعني أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق[1].

ويقرب من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقول الحماسيّ:

ونُنكر إن شئنا على الناسِ قولَهم   ولا ينكرون القولَ حين نقولُ

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم، أي: نحن نغيّر ما نريد من قول غيرنا، ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا.

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قلنا (يقرب)؛ لأنّ ما في الآية يشمل كلَّ فعل، والبيت مختصٌّ بالقول، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله تعالى أجلُّ وأعلى. والله أعلم.

---

(١) في تساوي البيت مع المصراع السابق - وهو قوله: (يصد عن الدنيا إذا عَنَّ سؤدد) توقُّف؛ إذ المصراع السابق يدل على الصدود عن الدنيا إذا ظهر سؤدد، ولو كان ذلك في جانب الغنى، إذ لم يقيد ظهور السؤدد بجانب الفقر، فأما البيت فقد ذكر جانب الفقر، ويجاب عن هذا التوقف بأن المراد تساويهما في أصل المعنى الذي هو الصد عن الدنيا عند ظهور السؤدد، والله سبحانه أعلى وأعلم.

تمرينات

التمرين الأول:

بيِّن أنواع الإيجاز في كل مثال من الأمثلة الآتية، مع بيان سبب ما تذكره.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

ب- ﴿ أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٣١].

ج- ﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُ ﴾ [الزخرف: ٧١].

د- ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥].

هـ- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

و- ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ز- ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

ح- ﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ط- ﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ ۝٢٤ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٤ – ٢٥].

ي- ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ [سبأ: ١١].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «إن من البيان لسحرا».

ب- «الضعيف أمير الركب».

٣- وقال أبو الطيب المتنبي:

أتـــى الزمـــانَ بنُـــوه في شـــبيبَتِه فَسَرَّهُـــم وأتينـــاه عـــلى الهَـــرَمَ

٤- وقال أبو تمام:

فلـــو صـــوَّرت نفســـك لم تزدها على مـــا فيكَ مـــن كـــرم الطباع

٥- وقال السموأل:

إذا المرءُ لم يدنس مـــن اللُّؤم عِرضه فـــكلُّ رداء يرتديـــه جميـــل

وإنْ هُوَ لم يحمـــل على النَّفس ضيمها فليـــس إلى حســـن الثناء ســـبيل

التمرين الثاني:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية: نوع الإيجاز مع إيضاح ما تذكُر، ثم بيِّن سرَّ ما فيه من البلاغة:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ب- ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦].

ج- ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [فصلت: ٥٢].

د- ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٢٨ - ٣٠].

هـ- ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

و- ﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾ [طه: ٩١ - ٩٣].

ز- ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١].

ح- ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤].

ط- ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١].

ي- ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر: ٤].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «المعدة بيتُ الدّاء، والحِمية رأس الدواء».

ب- «الطمع فقر، واليأس غنى».

ت- «عَوِّدوا كل جسم ما اعتاد».

٣- وقال شاعر الحماسة:

كل امريء سَتَئِيمُ منهُ الـ ـعِرْسُ أو منها يَئِيم

٤- وقال حاتم الطائي:

أماوِيَّ ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر؟

٥- وقال عاصم المنقري:

رأيت الخمر جامحة وفيها خصالٌ تُفسِد الرجلَ الحليما

فلا والله أشربها حياتي ولا أسقي بها أبداً نديما

التمرين الثالث:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية نوع الإطناب، مع بيان سرِّ البلاغة فيه:

١ - قال الله تعالى:

أ- ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء: ٣٤ - ٣٥].

ب- ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر:٦٦].

ج- ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣].

د- ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [نوح: ٢٨].

هـ- ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف:٤].

و- ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤].

ز- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الرعد: ٥].

ح- ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٣].

ط- ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥ - ٦].

ي- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ﴾ [النحل: ٩٠].

٢- وقال الشاعر:

لا تُـودِعِ السرَّ وَشَّـاءً بـه مَذِلَا فما رَعـى غَنَـماً في الـدَّوِّ سِرْحانُ

٣- وقال أبو تمام يُعزِّي:

تَعَـزَّ أمـير المؤمنـين فإنـه لما قد تَـرَى يُغْذَى الصبـيُّ ويُولد

هَـلِ ابْنُـك إلا من سـلالة آدم لكلّ عـلى حـوض المنية مَـوْرِدُ

٤- وقال أبو الفتح البستي:

إذا حَمِـد الكريـمُ صبـاح يـوم وأنّـى ذاك لم يَحْمَـد مَسَـاءَه

٥- وقال عنترة بن شداد العبسي:

يُخْـبِرْكِ من شـهِدَ الوقيعـةَ أنني أغشـى الوغى وأعفُّ عنـد المغنم

٦- وقال الشاعر:

والسَّعْيُ في الرِّزْقِ والأرزاقُ قد قُسِمَتْ بغـيٌ ألا إن بَغْـي المـرء يَصْرَعُه

التمرين الرابع:

في بعض المثل الآتية إيجاز، وفي بعضها الآخر إطناب، بيِّن الإيجاز ونوعه، والإطناب ونوعه، ثم بيِّن سرَّ البلاغة في كل واحد مما تذكر.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٧].

ب- ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار:١٧-١٨].

ج- ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

د- ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾ [غافر: ٣٨-٣٩].

هـ- ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢].

و- ﴿ وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ [الفجر: ١ – ٥].

ز- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

ح- ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٧ – ٩٩].

ط- ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨].

ي- ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣].

٢- وقال كعب الغنوي:

حليـم إذا ما الحلـم زَيَّـنَ أهْلَهُ   مع الحلـم في عين الرجـال مَهيبُ

٣- وقال أبو خراش الهذلي:

تقـول: أراهُ بعـد عُـرْوَةَ لاهياً   وذلـك رُزْءٌ لـو علمـتِ جليل

فـلا تحسـبي أني تناسـيتُ عهدَه   ولكـنَّ صـبري يـا أمَيْـمَ جميلُ

٤- وقال شاعر الحماسة:

أسِجْناً وقيْداً واشتياقاً وغُربة ونَأيَ حبيبٍ، إنَّ ذا لعظيمُ

وإنَّ امرأ دامت مواثيقُ عهدِهِ على مثل هذا إنه لكريم

٥- وقال عباس بن الأحنف:

إن تمَّ ذا الهجرُ يا ظلوم، ولا تَـ ـمَّ فمالي في العيش من أرَبِ

التمرين الخامس:

فيما يلي أمثلة بعضها مطنب، وبعضها موجز، وبعضها مساو، بيِّن الإيجاز والإطناب والمساواة، وسرّ البلاغة في كل واحد منها، في كل ما تذكر:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة:٢٣٨].

ب- ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠].

ج- ﴿ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٤].

د- ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧].

هـ- ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء: ١٩].

و- ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ز- ﴿ كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [الطور: ٢١].

٢- وقال الشاعر:

إني لأعلمُ واللّبيب خبيرُ   أنَّ الحياةَ وإن حرصت غرُورُ

٣- وقال امرؤ القيس:

فقلتُ يمين الله أَبْرَحُ قاعداً   ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

٤- وقال الآخر:

يَهُونُ بالرأي ما يجري القضاء به   مَنْ أخطأ الرأي لا يستذنب القدَرَا

٥- وقال الآخر:

وإنَّ المنية مَنْ يِلْقَها   فسوف تصادِفُهُ أيْنما

٦- وقال الآخر:

نزْرُ الكلام من الحياء تخالُهُ   ضمناً وليس بجسمه سقم

٧- وقال إبراهيم بن المهدي:

تبدَّل داراً غيرَ داري وجِيرةً   سواي وأحداث الزمانِ تنوبُ

٨- وقال أبو الحسن الجزار:

ويهتز للجَدْوَى إذا ما مَدَحْتَهُ   كما اهتْزَّ، حاشا وصْفَهُ، شاربُ الخمر

تمرينات عامة على جميع ما تقدَّم

التمرين الأول:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية: المجاز، ونوعه، وعلاقته، وموقعه في الكلام:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾ [النحل: ١٢٦].

ب- ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥].

ج- ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ [المدثر: ٥].

د- ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

هـ- ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

و- ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١١٧].

ز- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٨].

ح- ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

ط- ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [نوح: ٢٧].

ي- ﴿ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: ٤١].

يا- ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٨٧].

يب- ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧].

يج- ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧].

يد- ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

يه- ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٦].

٢- وقال تأبط شراً يصِف سيفاً:

إذا هــزَّه في عظــم قــرن تهلّلَتْ نواجــذ أفــواه المنايــا الضواحكِ

٣- وقال شاعر الحماسة يصِف سيفاً أيضاً:

سقاه الرّدى سيفٌ إذا سُلَّ أو مضَتْ إليــه ثنايا المــوت مــن كل مرقد

٤- وقال الحريري:

وأقــري المســامعَ إمَّــا نَطَقــتُ بيانــاً يقود الحَــرُون الشَّمُوســا

٥- وقال أبو تمام:

لا تَسْــقِني مــاء المــلام فإننــي صبٌّ قد اســتعذبتُ مــاء بكائي

٦- وقال امرؤ القيس في وصف الليل:

فقلــت لــه لمــا تَمَطَّــى بصلبه وأردفَ أعجــازاً ونــاءَ بِكَلْــكَلِ

التمرين الثاني:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية التشبيه وأركانه ونوعه على وجه التفصيل:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [العنكبوت: ٤١].

ب- ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ج- ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات: ٦٥].

د- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ ﴾ [يونس: ٢٤].

هـ- ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ [آل عمران:١١٧].

و- ﴿ يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

ز- ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الشعراء: ٦٣].

ح- ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [النمل: ٨٨].

ط- ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [النور: ٣٥].

ي- ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «إياكم وخضراء الدمن، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء».

ب- «الآن حمي الوطيس».

٣- وقال البحتري:

تَبَسُّمٌ وقُطُوبٌ في نَدىً ووغىً ... كالغيثِ والبرْقِ تحت العارض البرد

٤- وقال المتنبي:

كأن الجفونَ على مُقْلَتيَّ ثيابٌ شُقِقْنَ على ثاكلِ

٥- وقال الشاعر:

يا هلالا يُدْعى أبوه هلالا جَلَّ باريك في الورى وتعالى

أنت بدرٌ حُسْناً، وشمسٌ علوّا وحسامٌ حزماً، وبحرٌ نَوَالا

٦- وقال الآخر:

كأن السُّهى إنسانُ عينٍ غريقة من الدمع يبدو كلما ذَرَفتْ ذرفا

٧- وقال الآخر:

أرِقْتَ أم نمتَ لضوء بارق مؤتلقاً مثل الفؤادِ الخافق

كأنه إصبعُ كفّ سارق

التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية شيء محذوف، بيِّن هذا المحذوف والسر في حذفه:

١ - قال ابن الدمينة:

وقولُكَ للعوّاد: كيف ترونَه؟ فقالوا: قتيلاً، قلت: أيسر هالك

٢- وقال البحتري يمدح:

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرماً، ولم تفسد مآثر خالد

٣- وقال الشاعر:

سأشكر عمراً إن تراخت منيَّتي أيادِيَ لم تمنن وإن هي جَلَّتِ

فتىً غير محجــوب الغنى عن صديقه   ولا مظهر الشـــكوى إذا النعل زلَّتِ

٤- وقال الله تعالى:

أ- ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[الزخرف:٥٧].

ب- ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ - ٨].

ج- ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

د- ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣].

هـ- ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [القصص: ٤٤].

و- ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:٣٦].

ز- ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

ح- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:١١].

ط- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٢٠].

ي- ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [المائدة: ٥].

٥- وقال امرؤ القيس:

إذا قامتــا تَضــوَّع المســكُ منهما   نســيم الصبا جاءت بريّــا القرنفل

٦- **وقال الهذلي:**

أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمرُ

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى ... أليفين منها لا يروعهما النفر

٧- **وقال الشاعر:**

بها بعينيك من سحرٍ صِلِي دَنِفاً ... يهوى الحياة، وأما إنْ صدَدْتِ فلا

٨- **وقال النابغة الذيباني:**

ولكنني كنت امرأً لي جانب ... من الأرض فيه مستراد ومذهبُ

ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم ... أُحَكَّم في أموالهم وأُقَرَّب

التمرين الرابع:

قال الله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗۖ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ ١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٠ - ١١].

ما السر في ذكر المسند إليه؟

وما السر في الإتيان بالمسند موصولاً؟

وما السر في تنكير ﴿ مَآءٗ ﴾ و﴿ شَرَابٞ ﴾ و﴿ شَجَرٞ ﴾؟

وما السر في وصف الشجر بقوله: ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾؟

وما موقع قوله: ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ ﴾ مما قبله؟

وما السر في الإتيان به؟

وما السر البلاغي في ذكر ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بعد ما تقدمه؟
ولماذا فصل قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ عمَّا قبله؟

التمرين الخامس:

قال أبو الطيب المتنبي يرثي:

مَنْ للمحافل والجحافل والسرى فَقَدَتْ بفقدك نيِّراً لا يطلعُ
ومَنِ اتّخذت على الضيوف خليفةً ضاعوا، ومثلُكَ لا يكاد يُضيع

ما المراد بالاستفهام في قوله: (من للمحافل) وقوله: (ومن اتخذت... إلخ) ؟
وما موقع قوله: (فقدت بفقدك...إلخ) مما قبله؟ وكذا قوله: (ضاعوا) ؟
وما الذي في قوله (نيراً) من البيان؟ وما سر تنكيره ؟
وما المعنى الذي يدل عليه قوله: (ومثلك لا يكاد...إلخ) ؟
اشرح كل ذلك شرحاً وافياً.

التمرين السادس:

قال الشريف الرضي يصف:

وليلة خضتها على عجَلٍ وصُبْحُهَا بالظلام مُعتَصِمُ
تطَلَّع الفجر في جوانبها وانفلتت من عقالها الظُلَمُ
كأنما الدَّجنْ في تزاحمه خيلٌ لها من بروقه لُجُمُ

اشرح هذه الأبيات شرحاً بلاغياً، وتعرَّض بنوع خاص لبيان الاستعارة

في قوله: (خضتها)، ولبيان التشبيه الذي في البيت الثالث.

التمرين السابع:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً بلاغياً، وتعرَّض بنوع خاص لما عسى أن يكون فيها من تأكيد، ومن تقديم ما حقّه التقديم، مع بيان السرّ البلاغي في كل منهما:

١ – قال الشريف الرضي:

عندي رسائلُ شوقٍ لستُ أذكرها ... لولا الرقيب لقد بَلَّغتُها فاك

٢ – وقال البحتري يهنئ المتوكل بعيد الفطر:

بالبرِّ صُمْتَ، وأنت أفضلُ صَائمٍ ... وبسُنَّةِ الله الرضِيَّة تُفْطِرُ

فأنعم بيوم الفطر عيداً إنه ... يومٌ أغَرُّ من الزمان مُشَهَّرُ

٣ – وقال يمدح محمد بن علي بن عيسى القُمِّيَّ

ذاك وادي الأراك، فاحبِسْ قليلاً ... مُقْصِراً مِنْ صَبابةٍ أو مُطِيلَا

قف مَشُوقا أو مُسْعِدا أو حزينا ... أو مُعينا أو عاذراً أو عَذُولا

إنَّ بَيْنَ الكثيب فالجِزع فالآ ... رامِ رَبْعا لآل هِنْدٍ مُحِيلا

٤ – وقال ابن رشيق القيرواني:

ومِنْ حسناتِ الدّهر عندِيَ ليلةٌ ... من العُمْر لم تَترُك لأيَّامها ذَنبا

خَلوْنا بها نَنْفي القَذَى عن عيوننا ... بلؤلؤةٍ مملوءَةٍ ذهَباً سَكْبا

التمرين الثامن:

بيّن ما في الأبيات الآتية من تشبيهات، مع بيان نوع كل تشبيه، وأركانه:

١- قال ابن رشيق القيرواني:

في النـــاس مَـــنْ لا يُرْتَجـــى نَفْعهُ إلا إذا مُـــسَّ بـــإِضْرَارِ
كالعُـــودِ لا تَطْمَـــعُ في طِيْبِـــهِ إن أنْـــتَ لم تَمْسَسْـــهُ بالنَّـــارِ

٢- وقال لسان الدين بن الخطيب الأندلسي:

جـــادك الغيـــثُ إذا الغيـــث همى يـــا زمـــان الوصـــل بالأندلـــس
إن لم يكـــن وصلُـــك إلا حُلُـــما في الكـــرَى أو خِلْسَـــةَ المختلـــسِ

٣- وقال البحتري:

وليـــلٍ كأنَّ الصبـــحَ في أخْرَياتِـــهِ حُشَاشـــةُ نَصْلٍ ضمَّ إفرنـــدَهُ غِمدُ
تسربلتـــه والذئب وَسْـــنَان هاجعٌ بعَيْنِ ابـــن ليلٍ ما لَـــهُ بالكَرى عَهْد

٤- وقال يصف إيوان كسرى:

وكأنَّ الإيـــوان من عَجَـــب الصنـــ ـــعة جَوْبٌ في جنبِ أرْعَنَ جَلْس

٥- وقال ابن المعتز يصف روضاً:

وكـــأنَّ الـــروضَ وَشْـــيٌ بـــالـغَـــتْ فـيـــه الـتِّـجَـــارُ
نَـقْـشُـــهُ آسٌ وَنِـسْـــرِيـــ ـــنٌ وورد وبَـــهَـــارُ

٦- وقال يصف سحابة:

وســـاريةٍ لا تَمَـــلُّ البُكَـــى جَـــرَى دَمْعُهَـــا في خُـــدود الثَرى
سرَتْ تقـــدح الصبـــح في ليلهـــا بِـــبَرْقٍ كهنديَّـــةٍ تُنْتَـــضى
فلـــما دَنْـــت جَلْجَلْتْ في الســـما ءِ رَعْـــداً أجَشّ كجَـــرْسِ الرَّحَى

٧- وقال القاضي التنوخي:

وليلــة مشْــتَاقٍ كأنَّ نجومهــا قد اغْتَصبتْ عــين الكرى وَهْي نوَّمُ
كأنَّ عيــونَ السَّــاهِرين لطولهــا إذا شــخصت للأنجم الزُّهْر أنْجم
كأنّ ســواد الليل - والفجر ضاحك يلوح ويخفى - أسْــوَدٌ يتَبَسَّــم

٨- وقال أبو العلاء المعري:

إن زمــاني بِرَزَايــاه لي صَــيَّرِني أمْــرَح في قِــدِّه
كأَنَّنَــا في كفِّــه مالــه ينْفِــق مــا يختــار مــن نقْــدِه

٩- وقال ابن النبيه المصري يرثي:

النــاس للمــوت كخَيْــل الطِّراد فالســابق الســابق منهــا الجَوَاد
والمــوت نَقَّــاد عــلى كفــه جواهــر يختــار منهــا الجيــاد
والمــرء كالظــل ولا بــدَّ أن يــزول ذاك الظــل بعــد امتداد

التمرين التاسع:

بيِّن ما في الأبيات الآتية من تشبيه أو كناية أو استعارة، مع بيان نوع كل واحد منها.

١ - قال الحطئية في هجائه الزبرقان بن بدر:

ما كان ذنب بغِيــضٍ أنْ رأى رجلا ذا فاقــةٍ حلّ في مسْــتَوْعِرٍ شــاسِ
جــاراً لقــوم أطالوا هــونَ منزِله وغــادَرُوه مُقيــماً بــين أرمــاسِ
ملُّــوا قِــراهُ، وَهرَّنْــهُ كلابهــم وَجرّحــوه بأنيــابٍ وأضراسِ
لا ذنب لي اليومَ إن كانت نفوســكم كَفَــارِكٍ كَرِهَــت ثــوبي وإلبَاسِي

٢- وقال ذو الرمة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة:

كأنّي أشْهَل العينين بازٍ — على علياء شبّه فاستحالا

٣- وقال عبيد الله بن قيس الرقيّات يمدح عبد العزيز بن مروان:

وأنت في الجوهر المهذّب من — عبد منافٍ، يَدَاك في سببِهْ

يَخْلفك البِيضُ مِنْ بنِيكَ كما — يَخْلف عود النُّضَارِ في شعَبِهْ

٤- وقال يمدح مصعب بن الزبير:

إنما مُصعب شهاب من الله — تجلتْ لنوره الظلماءُ

مُلْكُهُ مُلكُ قوَّةٍ ليس فيه — جبروتٌ ولا به كبرياء

٥- وقال جميل بن معمر العذري صاحب بثينة:

وإن عروض الوصل بيني وبينها — وإن سهّلتْه بالمنى لصعود

فأفنيت عيشي بانتظاري نوالها — وأبليت ذاك الدهر وهو جديد

٦- وقال كثير عزة:

وإنِّي وتهْيامي بعزَّة بعدما — تخلَّيْت مما بيننا وتخلَّتِ

لكالمرتجي ظلّ الغمامة كلما — تبوأ منها للمقيل اضْمحلَّتِ

٧- وقال أبو تمام يرثي محمد بن حميد الطوسي:

غدا غدْوةً والحمد نسْج ردائه — فلم ينصرف إلا وأكفانه الأجْر

تردَّى ثياب الموت حمراً فما دجا — لها الليل إلا وهي من سندس خضْر

كأنّ بني نبْهان يوم وفاته — نجومُ سماءٍ خرَّ من بينها بدر

يعزّوْن عن ثاوٍ تعزّى به العلا — ويبكي عليه البأسُ والجودُ والشِّعْرُ

علم البديع

تعريف علم البديع:

هو: علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة، أي: تُتصور به معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصليها بقدر الطاقة.

والمراد بالوجوه ما مرَّ في قولنا: «وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسناً وقبولاً».

وقولنا: «بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة» إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تُعد محسِّنة للكلام بعد رعاية الأمرين.

والظرف الذي هو قولنا: «بعد رعاية» متعلق بقولنا: «تحسين الكلام».

وجوه تحسين الكلام نوعان:

ووجوه تحسين الكلام ضربان:

أحدهما معنوي، أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً.

والثاني: لفظي، أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

الكلام على القسم الأول المعنوي:

ونبدأ بالكلام على المعنوي من النوعين؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأوليّ هو المعاني، وأما الألفاظ فتوابع وقوالب لها.

المطابقة:

المطابقة –وتسمّى الطباق والتضاد أيضاً– هي: الجمع بين المتضادين في

الكلام، والمراد بالمتضادين: المعنيان المتقابلان في الجملة، أي اللذان يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد، أو تقابل الإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التضايف، أو ما يشبه شيئاً من ذلك.

ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة، أو من نوعين مختلفين.

أما اللذان من نوع واحد فقد يكونان اسمين، نحو: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف:١٨]، وقد يكونان فعلين، نحو: ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة:٢٥٨]، أو حرفين، نحو: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فإنَّ في اللام معنى الانتفاع، وفي (على) معنى التضرر، أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها.

وأما المختلفان فنحو: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دل على الأول بالاسم، وعلى الثاني بالفعل.

وهو -أي الطباق- ضربان:

الأول: **يسمى طباق الإيجاب**. والثاني: يسمى **طباق السلب**.

أما **طباق الإيجاب** فكما مرَّ.

وأما **طباق السلب** فهو: أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والأخر نهي، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الروم: ٦ - ٧]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤].

التدبيج:

ومن الطباق نوع سماه بعضهم تدبيجاً، أخذاً من (دبج المطر الأرض) إذا زيَّنها، وفسَّره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد، بقرينة الأمثلة.

فتدبيج الكناية، نحو قوله:

تَرَدَّى ثيـــاب الموت حُمْـــراً فما أتى لها الليلُ إلا وَهْيَ من سُـــنْدُسٍ خُضْرُ

(تردّى): من ترديت الثوب: اتخذته رداء، والضمير في (أتى لها): أي لتلك الثياب.

يعني ارتدى الثياب الملطَّخة بالدم، فلم ينقَضِ يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من سندس خضراً من الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقد قصد بالأول الكناية عن القتل، وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.

وتدبيج التورية كقول «الحريري»: «فمذ أغبر العيش الأخضر، وازورَّ المحبوب الأصفر، اسودَّ يومي الأبيض، وابيضَّ فودي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر»، المعنى القريب للمحبوب الأصفر: إنسان له صفرة، والبعيد: هو الذهب، وهو المراد ههنا، فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهَّمهُ بعض الكاتبين.

يلحق بالطباق شيئان:

ويلحق بالطباق شيئان:

أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلَّق أحدهما بما يقابل الآخر نوعَ تعلّق، مثل السببية؛ واللزوم؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩] فإن الرحمة -وإن لم تكن مقابلة للشدة- لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة.

والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقي، نحو قوله:

لا تَعْجبي يا سَلْمَ من رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ برأسِهِ فَبَكَى

أراد بالرجل نفسه، ومعنى قوله: «ضحك المشيب برأسه» ظهر ظهوراً تاماً، فظهور الشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبَّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء.

ويسمّى هذا النوع: **إيهام التضاد**؛ لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً إلى الظاهر.

المقابلة نوع من الطباق:

ودخل في الطباق بالتفسير الذي قدمناه ما يختص باسم المقابلة، وإن جعله «السكاكي» وغيره قسماً برأسه من المحسِّنات المعنوية.

وهي: «أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب».

ووجه دخوله في الطباق أنّه جَمْعٌ بين معنيين متقابلين في الجملة، والمراد بالتوافق خلاف التقابل، حتى إنه لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين.

فمقابلة الاثنين بالاثنين، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]

أتى بالضحك والقلَّة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما.

ومثال مقابلة الثلاثة بالثلاثة قوله:

ما أحْسَنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا وأقْبَحَ الكُفْرَ والإفلاس بالرجل

أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس، على الترتيب.

ومثال مقابلة الأربعة بالأربعة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠]. والتقابل بين الجميع ظاهرٌ، إلا بين الاتِّقاء والاستغناء فإنه يحتاج إلى بيان.

ووجه التقابل: أن المراد بـ(استغنى) أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه -أي أعرض عما عنده سبحانه وتعالى- فلم يتَّق، أو أن المراد بـ(استغنى) أنه استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتَّق، فيكون الاستغناء مستتبعاً لعدم الاتقاء، وهو مقابل للاتقاء، فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩].

وزاد «السكاكي» في تعريف المقابلة قيداً آخر، حيث قال: «هي: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضِدَّيهما، وإذا شرط ههنا - أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات - أمر شرط ثمة- أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما - أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده -أي: ضد التيسير وهو التعسير المعبّر عنه بقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾- مشتركاً بين أضدادها، وهي البخل والاستغناء

والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: (ما أحسن الدين) من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

مراعاة النظير:

ومن المعنوي: مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق، والائتلاف والتلفيق أيضاً.

وهي: «جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد»، والمناسبة بالتضاد: أن يكون كل منهما مقابلاً للآخر[1]، وبهذا القيد يخرج الطباق.

وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين، نحو: ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ ﴾ [الرحمن:٥] فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر، ونحو قوله في صفة الأبل:

كالقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بَلِ الأسْـهُمِ مَبْرِيَّةً، بَلِ الأوْتَارِ

(القسي): جمع قوس، (المعطفات): المحنيات، (الأسهم): جمع سهم، (مبرية): أي منحوتة، (الأوتار): جمع وتر، جَمَعَ بين ثلاثة كما هو ظاهر.

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم (تشابه الأطراف) وهو: أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، نحو: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن (اللطيف) يُناسب كونه غير مُدْرَك بالأبصار، و ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ يُناسب كونه مُدْرِكا للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً له عالماً به.

ويلحق بمراعاة النظير: «أن تجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين هنا»، نحو: ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ

---

(١) المراد بكونه مقابلًا لضده كونه منافياً له.

بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٥ - ٦] (النجم): النبات الذي ينجم -أي: يظهر- من الأرض لا ساق له كالبقول، و(الشجر): الذي له ساق، و ﴿ يَسۡجُدَانِ ﴾ أي: ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما، ويسمى **إيهام التناسب** لمثل ما مرَّ في إيهام التضاد.

الإرصاد:

ومن المعنوي: الإرصاد، وهو في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، ويسميه بعضهم: التسهيم، وذلك مأخوذ من قولهم: (بُرْدٌ مُسَهَّم) إذا كان فيه خطوط مستوية.

وهو في الاصطلاح: «أن يُجعل قبل العَجُز من الفقرة، أو من البيت ما يدل عليه، إذا عرف الروي».

الفقرة في النثر بمنزلة البيت من النظم، فقوله: «وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه» فقرة، و «يقرع الأسماع بزواجر وعظه» فقرة أخرى. والفقرة في الأصل: حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر.

والضمير في قولنا: «ما يدل عليه» راجع إلى العجز، وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت.

والروي: الحرف الذي ينبني عليه أواخر الأبيات أو الفِقَر، ويجب تكرُّره في كل منهما.

وقيّد بقوله: «إذا عرف الروي»؛ لأن من الإرصاد ما لا يُعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ

فَٱخۡتَلَفُواْۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩] فلو لم يعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز (فيما فيه اختلفوا) أو (فيما اختلفوا فيه).

فالإرصاد في الفقرة نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وفي البيت نحو قوله:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع

المشاكلة:

ومن المعنوي: **المشاكلة**، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديراً - أي: وقوعاً محقَّقاً أو مقدَّراً.

فالأول -وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تحقيقاً-، نحو قوله:

قالوا: اقترح شيئاً نُجِدْ لك طَبْخه ... قلت: اطبخوا لي جبَّةً وقميصا

(اقترح) من قولهم: اقترحت عليه شيئاً، إذا سألته إياه من غير رويّة، وطلبته على سبيل التكليف والتحكم. وجعله من (اقترح الشيء) بمعنى ابتدعه غير مناسب على ما يخفى، (نُجِد): مجزوم على أنه جواب الأمر، من الإجادة وهي: تحسين الشيء، وقوله: (قلت اطبخوا لي جبة وقميصا) أي: خِيطوا، وذَكَر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام.

ونحو: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦] حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة (نفسي).

والثاني -وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تقديرا-، نحو قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله سبحانه: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ

وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨].

قوله: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ مصدر؛ لأنه فِعْلَة من صَبَغَ، كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، وهو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهِّر النفوس، فيكون ﴿ ءَامَنَّا ﴾ مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه، فيكون ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾.

وإنما كانت الآية الكريمة من هذا النوع؛ لأن الأصل في هذا المعنى -وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ- أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمُّونه المعمودية، ويقولون: إن الغمس في ذلك الماء تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقاً.

فأُمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهَّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في قوله: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦] للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى، فعبَّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديراً، بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى وأولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

المزاوجة:

ومن المعنوي: **المزاوجة**، وهي «أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء».

ومعنى ذلك: أن يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين، في أن يرتّب على كل منهما معنى هو الذي رتّب على الآخر كقوله:

إذا ما نَهَــى الناهي فلــجَّ بيَ الهوى أصاخت إلى الــواشي فلجَّ بها الهجر

(نهى الناهي) أي: منعني عن حبها، (فلج بي الهوى): لزمني، (أصاخت إلى الواشي) أي: استمعت إلى النمام الذي يشي حديثاً ويزينه، وصدَّقتهُ فيما افترى عليّ. زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء، في أن يرتب عليهما لجاج شيء.

وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن تجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر، وهو فاسد؛ إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: «إذا جاءني زيد فسلَّم عليَّ أجلسته فأنعمت عليه»، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.

العكس:

ومن المعنوي: **العكس والتبديل**، وهو: «أن يقدَّمَ جزءٌ من الكلام على جزء آخر، ثم يؤخَّر ذلك المقدَّم على الجزء المؤخَّر أولاً».

والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم، وهو قوله: أن تُقدِّم في الكلام جزءاً ثم تَعكس فتقدِّم ما أخَّرت، وتؤخِّر ما قدَّمت.

وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو: (عادات السادات أشرف العادات)، وليس من العكس.

وجوه العكس:

ويقع العكس على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وبين ما أضيف إليه ذلك الطرف، نحو: (عادات السادات سادات العادات) فالعادات: أحد طرفي الكلام، والسادات: مضاف إليه ذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدَّم أولاً العادات على السادات، ثم السادات على العادات.

ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين متعلّقي فِعلَين في جملتين، نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١] فالحي والميت متعلقان بيخرج، وقد قدم أولاً الحي على الميت، وثانياً الميت على الحي.

ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين لفظين في طرفي جُملتين، نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] قدم أولا ﴿هُنَّ﴾ على ﴿هُمْ﴾، وثانيا ﴿هُمْ﴾ على ﴿هُنَّ﴾، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه، والآخر في جانب المسند.

الرجوع:

ومن المعنوي: **الرجوع**، وهو: العود إلى الكلام السابق بنقضه وإبطاله لنكتة، كقوله:

قِفْ بالديـــار التـــي لم يَعْفُهَا القدمُ ... بَـــلَى، وغيَّرهـــا الأرْوَاح والدِّيَـــمُ

معنى (لم يعفها القدم): لم يُبلها تطاول الزمان وتقادم العهد، ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: «بلى وغيرها الأرواح والديم» أي: الرياح والأمطار، والنكتة: إظهار التحيُّر والتدلُّه، كأنه أخبر أولاً بما لا تحقُّقَ له،

ثم أفاق بعض الإفاقة فنَقَضَ الكلام السابق قائلاً: بلى عفاها القدم وغيَّرَها الأرواح والديم.

التورية، وأنواعها:

ومن المعنوي: **التورية**، وتسمّى الإيهام أيضاً، وهي: أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفيَّة.

وهي ضربان:

الأولى: مجردة، وهي التورية التي لا تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فإنه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى، ولم يُقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار.

والثانية: مرشحة، وهي التي تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧] أراد بالأيدي: معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيۡنَٰهَا﴾، إذ البناء يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته، وتوقيف على كُنْه جلاله، من غير أن يُتمحَّلَ للمفردات حقيقة أو مجاز.

الاستخدام:

ومن المعنوي: **الاستخدام**، وهو: أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضمير عائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر. وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين، وأن يكونا مجازيين، أو أن يكونا مختلفين.

فالأول -وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر- كقوله:

إذا نَــزَلَ الســماء بــأرضِ قــومٍ   رعينــاه وإن كانــوا غِضَابــا

أراد بالسماء: الغيث، وبضميره في (رعيناه): النبت، وكلا المعنيين مجازي.

والثاني -وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر- كقوله:

فَســقَى الغضا والســاكنيه وإنْ هُمُ   شَــبُّوهُ بين جوانحــي وضلوعي

أراد بأحد ضميري الغضا -أعني المجرور في (الساكنيه)-: المكان الذي فيه شجر الغضا، وبالآخر -أعني المنصوب في (شبَّوه)-: النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

اللف والنشر:

ومن المعنوي: اللف والنشر، وهو: ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقةً بأنَّ السامع يردُّه إليه.

نعني أن سبب ذكر ذلك بدون تعيينٍ: الاعتمادُ على أن السامع يردّ ما لكلٍّ من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له، لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.

فالأول -وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل- ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف، بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر، وإما لا.

فالأول نحو: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٣] ذَكَر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذَكَر ما لليل

وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.

فإن قيل: عدم التعيين في الآية ممنوع، فإن المجرور من (فيه) عائد إلى الليل لا محالة.

قلنا: نعم، لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقَّق عدم التعيين.

والذي على غير ترتيب اللف، إما أن يكون معكوسَ الترتيب، وإما أن يكون مختلطاً، مثالُ معكوس الترتيب قولُهُ:

كيف أسلو وأنت حِقْفٌ وَغُصْنٌ   وغزالٌ، لحظاً وقدًّا ورِدْفاً

واللحظ للغزال، والقد للغصن، والردف للحقف.

ومثال ما كان مختلطاً قوله: (هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ، جُوداً وبهاء وشجاعة).

والثاني -وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال- نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١].

فإن الضمير في ﴿ وَقَالُوا۟ ﴾ لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلفَّ بين الفريقين أو القولين إجمالاً لعدم الالتباس، وللثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله، للعلم بتضليل كلِّ فريقٍ صاحبَهُ في اعتقاده أنَّ داخِلَ الجنة هو لا صاحبه، ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه.

ومن غريب اللفِّ والنشر: أن يذكر متعدِّدان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين، كما تقول: الراحة والتعب والعدل والظلم قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفُتِحَ من طرقها ما كان مسدوداً.

الجمع:

ومن المعنوي: الجمع، وهو: أن يجمع بين متعدد، اثنين أو أكثر، في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، ونحو قول أبي العتاهية:

عِلِمــتَ يا مجاشــعَ بن مســعَدَة أنَّ الشــبابَ والفــراغَ والجِــدَة
مَفْسَدَةٌ للمرء أيّ مفسَدَة

التفريق:

ومن المعنوي: التفريق، وهو: إيقاع تباينٍ بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله:

مــا نَــوَالُ الغــمامِ وقــتَ ربيعٍ كنَــوَال الأمــير يــومَ ســخاء
فنــوالُ الأمــيرِ بَــدْرَة عــينٍ ونــوالُ الغَــمامِ قَطْــرةُ مــاء

أوقع التباين بين النوالين.

التقسيم:

ومن المعنوي: التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلٍّ إليه على جهة التعيين.

وبهذا القيد يخرج اللفّ والنشر، وقد أهمله «السكاكي»، فتوهَّم بعضهم

أنَّ التقسيمَ عنده أعمُّ من اللفّ والنشر.

وأقول: إن ذكر الإضافة مُغنٍ عن هذا القيد، إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده، كقول المتلمس:

ولا يقيم على ضَيْم يُرادُ به ... إلا الأذلّان عَيْرُ الحيِّ والوَتد

هذا على الخسفِ مربوطٌ برمَّتِه ... وذا يُشَجُّ فلا يرثي له أحد

(الضيم): الذل، والضمير في قوله: (يراد به) عائد إلى المستثنى منه المقدر العام، وقوله: (إلا الأذلان): هو في الظاهر فاعلُ (لا يقيم)، وفي التحقيق بدل، أي: لا يقيم أحدٌ على ظلمٍ يُقصد به إلا هذان (عير الحي): هو الحمار، و(الرمة): قطعة حبل بالية، و(يُشجُّ) أي: يدق ويشق رأسه، (فلا يرثي) أي: فلا يرقُّ ولا يرحم.

ذكر العير والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين.

وقيل: لا تعيين؛ لأن (هذا) و (ذا) متساويان في الإشارة إلى القريب، فكل منهما يحتمل أن يكون إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللفّ والنشر دون التقسيم.

وفيه نظر؛ لأنا لا نُسلِّم التساوي، بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل، بحيث يحتاج إلى تنبيه ما، بخلاف المجرَّد عنها، فـ (هذا) للقريب، أعني العير، و (ذا) للأقرب، أعني الوتد. وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تُهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا رعاية أمثال ذلك.

الجمع مع التفريق:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فوجهُكَ كالنَّارِ في ضوئِها   وقلبِيَ كالنَّارِ في حرِّها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرَّق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه: الضوء واللمعان، وفي القلب: الحرارة والاحتراق.

الجمع مع التقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدد تحت حكمٍ ثم تقسيمه، أو العكس -أي: تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم-.

فالأول، الذي هو الجمع أولاً ثم التقسيم بعده، كقوله:

حتّى أقامَ على أرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ   تشقَى به الرُّوم والصُّلْبانُ والبِيَعُ

للسبي ما نكحوا، والقتل ما وَلَدوا   والنَّهبِ ما جمعوا، والنَّارِ ما زَرَعوا

ضمَّن الإقامة معنى التسليط فعدّاها بـ (على)، فقال: (على أرباض) والأرباض: جمع ربض، وهو ما حول المدينة، و (خرشنة) بلدة من بلاد الروم، و (الصلبان) جمع صليب النصاري، و (البيع) جمع بيعة وهي متعبَّدُهُم، و (حتى) متعلق بالفعل في البيت السابق، أعني (قاد المقانب) أي: العساكر.

جَمَع في هذا البيت إشقاءَ الرُّوم بالممدوح، ثم قسَّم فقال: (للسبي ما نكحوا، والقتل ما ولدوا)، وذكر (ما) دون (من) إهانة وقلة مبالاة، كأنهم من غير ذوي العقول، وملاءمة لقوله (والنهب ما جمعوا، والنار ما زرعوا).

والثاني، الذي هو التقسيم أولاً ثم الجمع بعده، كقوله:

قـــوم إذا حاربـــوا ضروا عدوَّهُم أو حاولوا النفعَ في أشـــياعِهِم نفعوا
ســـجِيَّة تلكَ فيهـــم غـــير مُحدَثَةٍ إن الخلائـــقَ فاعلم شرُّهـــا البِدَع

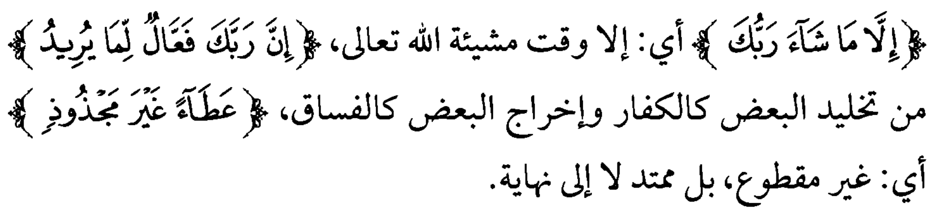
(أشياعهم) أي: أتباعهم وأنصارهم، (سجيَّة) أي غريزة وخلق، (الخلائق) جمع خليقة: وهي الطبيعة والخلق، (البدع): جمع بدعة، وهي المبتدعات المحدثات.

قسَّم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجيَّة.

الجمع مع التفريق والتقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره ظاهر مما سبق فلا نتعرَّض له، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨].

﴿ يَأْتِ ﴾ يعني: يأتي الله، أي: أمره، أو يأتي اليوم أي: هوله، والظرف منصوب بإضمار (أذكر)، أو بقوله: ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ أي بما ينتفع به من جواب أو شفاعة، ﴿ فَمِنْهُمْ ﴾ أي: من أهل الموقف ﴿ شَقِيٌّ ﴾ مقضي له بالنار، و﴿ وَسَعِيدٌ ﴾ مقضي له بالجنة، ﴿ زَفِيرٌ ﴾ أي إخراج النفس بشدة، و﴿ وَشَهِيقٌ ﴾ ردّه بشدّة، ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ أي سموات الآخرة وأرضها، وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع،



﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: إلا وقت مشيئة الله تعالى، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق، ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي: غير مقطوع، بل ممتد لا إلى نهاية.

ومعنى الاستثناء الأول أن بعض الأشقياء لا يخلَّدون في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثانية أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة، بل يفارقونها ابتداء، يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، والتأبيد من مبدأ معيَّن كما ينتَقِضُ باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء.

فقد جمع الأنفس بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ ثم فرَّق بينهم، بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثم قسَّم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ ...﴾ إلى آخر الآية.

معنيان آخران للتقسيم:

وقد يُطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء وتضيف إلى كل حال من تلك الأحوال ما يليق به، كقوله:

سأطلبُ حقِّي بالقنا ومشايخ ... كأنَّهُمُ من طول ما التثموا مُرْدُ

ثقالٌ إذا لاقَوْا، خِفافٌ إذا دُعُوا ... كثيرٌ إذا شدُّوا، قليلٌ إذا عُدُّوا

(ثقال): أي لشدة وطأتهم على الأعداء، (إذا لاقوا): أي حاربوا، (خفاف): أي مسرعون إلى الإجابة، (إذا دعوا): إلى كِفاية مُهم ودَفعِ مُلِم،

(كثير إذا شدوا): لقيام واحد مقام الجماعة.

ذكر أحوال المشايخ، وأضاف إلى كل واحد ما يناسبها، بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة، وإلى الخفَّة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.

والثاني: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ [الشورى:٤٩-٥٠] فإن الإنسان إما أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفى في الآية جميع الأقسام.

التجريد، وأنواعه:

ومن المعنوي: التجريد، وهو: أن ينتَزِع من أمرٍ ذي صفةٍ أمراً آخر مثله فيها - أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة - ، وذلك لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الإتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

والتجريد أقسام:

منها: ما يكون بمن التجريدية، نحو قولهم: (لي من فلان صديق حميم) أي: قريب يهتم لأمره، أي: بَلَغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر مثله من الصداقة.

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه، نحو قولهم: (لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر) بالغ في اتّصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً في السماحة.

ومنها: ما يكون بدخول باء المعيَّة في المنتزع، نحو:

وشـــوهاء تعدو بي إلى صارخِ الوَغَى   بمُسْـــتَلْئِمٍ مثـــل الفنِيـــق المَرَحَّلِ

(شوهاء): أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها، أو لما أصابها من شدائد الحرب، و (تعدو): أي تُسرع، (صارخ الوغى): هو المستغيث في الحرب، و(المستلئم): لابس اللّأمة، وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة، و(الفنيق): هو الفحل المكرم، و (المرحّل) من قولهم: (رحل البعير) أشخصه عن مكانه وأرسله. أي: تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب. بالَغَ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر.

ومنها: ما يكون بدخول (في) في المنتزع منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] أي في جهنم، وهي دار الخلد، لكنه انتزع منها دارا أخرى، وجعلها معدَّة في جهنم لأجل الكفار، تهويلاً لأمرها، ومبالغة في اتِّصافها بالشدَّة.

ومنها: ما يكون بدون توسّطِ حرفٍ، نحو قوله:

فلئـــن بَقيـــتُ لأرحَلـــنَّ بِغَزْوة   تحـــوي الغنائـــم أو يمـــوت كريم

(تحوي): أي تجمع، و (يموت): منصوب بإضمار أن، أي إلا أن يموت، عَنَى بالكريم نفسه، وقد انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه.

فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة.

قلنا: لا ينافي التجريد، على ما ذكرنا.

وقيل: تقديره (أو يموت مني كريم)، فيكون من قبيل (لي من فلان صديق حميم)، ولا يكون قسماً آخر.

وفيه نظر؛ لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير.

ومنها: ما يكون بطريق الكناية، نحو قول الأعشى:

يا خَـــيْرَ مَـــنْ يركبُ المطـــيَّ ولا يـــشرب كأســـاً بكفِّ مَـــن بخلا

أي: يشرب الكأس بكفِّ الجواد، وقد انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه، على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكفِّ البخيل، فقد أثبتَ له الشربَ بكفِّ كريم، ومعلوم أنه يشرب بكفِّه، فهو ذلك الكريم، فهو من إطلاق الملزوم وإرادة لازمه.

وقد خَفِيَ هذا على بعضهم، فزعم أن الخِطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلا فليس من التجريد في شيء، بل هو كناية عن كون الممدوح غيرَ بخيل.

وأقول: الكنايةُ لا تُنافي التجريد على ما قرَّرنا، ولو كان الخِطاب لنفسه لم يكن قِسماً بنفسه، بل يكون داخلاً في مخاطبة الإنسان نفسَه.

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه، كقول المتنبي:

لا خَيْـــلَ عنـــدك تُهْديهـــا ولا مال فليســـعِدِ النُّطقُ إن لم يُسْـــعِدِ الحالُ

(الحال): أي الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطَبَه.

المبالغة، وأنواعها، والمقبول منها:

ومن المعنوي: المبالغة المقبولة؛ لأن المردودة لا تكون من المحسِّنات، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغةَ مقبولةٌ مطلقاً، وعلى من زعم أنها مردودة مطلقاً.

ثم إنه فسَّر مطلقَ المبالغة، وبيَّن أقسامها، والمقبولة منها والمردودة منها، فقال:

والمبالغة مطلقاً: أن يدَّعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلاً أو مستبعداً، وإنما يدَّعي ذلك لئلا يظن أن ذلك الوصف غيرَ متناهٍ في الشدة أو الضعف.

وتنحصر المبالغة في ثلاثة أنواع، وهي: التبليغ، والإغراق، والغلو، لا بمجرد الاستقراء، بل بالدليل القطعي، وذلك لأن المدَّعَى:

إن كان ممكناً عقلاً وعادة **فتبليغٌ**، كقول امريء القيس:

فَعَادى عِدَاءً بينَ ثوْرٍ ونعجَةٍ دراكاً، فلم ينضح بماء فَيُغسَلِ

الضمير في (فعادى) يعود إلى الفرس، و(عداء): هو الموالاة بين الصيدين، يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، و(ثور): يعني به الذكر من بقر الوحش، و(نعجة): يعني الأنثى منها، و (دراكاً): أي متتابعاً، (فلم ينضح بماء فيغسل): أي لم يعرق فلم يغسل.

ادّعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة.

وإن كان المدعى ممكناً عقلا لا عادةً **فإغراقٌ**، كقول عمرو بن الأيهم التغلبي:

ونُكرم جارنا ما دام فينا ونُتبِعُه الكرامةَ حيث مالا

(نتبعه): من الإتباع، أي نرسل الكرامة على أثره، و (حيث مالا): أي سار، وهذا ممكن عقلا لا عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً، إذ كلّ ممكن عادة ممكن عقلاً.

والتبليغ والإغراق مقبولان.

وإن لم يكن المدَّعى ممكناً عقلاً ولا عادة -لامتناع أن يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً، إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس- **فغلوٌّ**، كقول أبي نواس:

وأخَفْتَ أهلَ الشرك حتى إنه ... لتخَافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخلَق

فإن خوف النطفة غير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادة.

والمقبول من الغلو أصناف:

منها: ما أدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصحة، نحو لفظ: (يكاد) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

ومنها: ما تضمن نوعاً حَسَناً من التخييل، كقول المتنبي:

عقدت سنابكها عليها عِثْيَرا ... لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمْكَنَا

(سنابكها) أي: حوافر الجياد، (عليها): يعني فوق رؤوسها، (عِثيرا): بكسر العين بزنة دِرْهم، أي: غباراً.

ومن لطائف العلّامة في «شرح المفتاح»: «العثير: الغبار، ولا تُفتح فيه العين».

وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغالين كان يسوق بَغْلَتَه في سوق بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً، فضرطت البغلة، فقال البغال -على ما هو دأبهم-: بِلِحْيَة العِدل -بكسر العين-، يعني: أحد شِقّي الوقر: أي الحِمل، فقال بعض الظرفاء على الفور: افتح العين فإنّ المولى حاضر.

ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

علا فأصبَحَ يدعوه الورى مَلِكاً ... وريثما فتحوا عيناً غدا مَلَكا

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممّن الغالب على لهجتهم

إمالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عَمر -بفتح العين-، فضحك الحاضرون، فنظر إليّ كالمتعرِّف عن سبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصواب، فرمزت إليه بغض الجفن وضمِّ العين، فتفطَّن للمقصودِ، واستظرف الحاضرون ذلك.

ادّعى الشاعر في بيت (الغلو) المتضمن نوعاً من التخييل تراكُمَ الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها، بحيث صار أرضاً يمكن سيرها عليه، وهذا ممتنع عقلاً وعادة، لكنه تخييلٌ حسن.

وقد اجتمع إدخال ما يقرِّبه إلى الصحة؛ وتضمّن التخييل الحسن في قول «الأرجاني»:

يُخيَّل لي أنْ سُمِّر الشُّهْبُ في الدجى وشُدَّتْ بأهدابي إليهن أجفاني

أي: يوقع في خيالي أن الشهب محكمةٌ بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأنّ أجفانَ عيني قد شدَّت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه، وهذا تخييل حسن، ولفظ (يخيّل) يزيده حسناً.

ومنها: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

أسكرُ بالأمس إن عزمتُ على الـ شُّرب غدا، إنَّ ذا من العَجَبِ.

المذهب الكلامي:

ومن المعنوي: **المذهب الكلامي**، وهو: إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، وذلك بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب، نحو: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] واللازم -وهو فساد السموات والأرض- باطل؛ لأن المراد به خروجها عن النظام الذي هما عليه،

فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يُكتفي بها في الخطابيات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات.

وقول النابغة الذبياني يعتذر إلى النعمان بن المنذر:

حلفتُ فلم أترك لنفسك رِيبةً ... وليس وراء الله للمرء مَطَلبُ

لئن كنتَ قد بلِّغتَ عنِّي وشاية ... لمبلِغُكَ الواشي أغشُّ وأكذب

ولكنني كنت امرأ ليَ جانب ... من الأرض فيه مُستَرادٌ ومذهب

ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم ... أُحكَّم في أموالهم وأُقرَّب

كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم ... فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا

(الريبة): الشك، واللام في (لئن كنت) لتوطئة القسم، وفي (لمبلغك) لام جواب القسم، و (أغش): من غشَّ بمعنى خان، و (مستراد) أي: موضع طلب الرزق، من راد الكلأ، و (مذهب) أي: موضع ذهاب للحاجات، (ملوك) أي: في ذلك الجانب ملوك، و (أحكم في أموالهم) أي: أتصرف فيها كيف شئت، و (أقرَّب) أي: وأصير رفيع المرتبة، (كفعلك) أي: كما تفعله أنت، (اصطنعتهم): أحسنت إليهم.

أي: لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ، والمنعمين عليّ، كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك، فكما أن مدح أولئك لا يُعد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن إليّ.

وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي، أي: لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح أولئك القوم لك أيضاً ذنباً، واللازم باطل، فهكذا الملزوم.

حسن التعليل، وأنواعه:

ومن المعنوي: حسن التعليل، وهو: أن يدّعى لوصفٍ علَّة مناسبةً له باعتبار لطيف، بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقَّة، ولا يكون ما اعتبر علَّة لهذا الوصف علَّة له في الواقع، بمعنى أن هذا الوصف لا يكون علة في نفس الأمر، وإنما اعتبر كونه علَّة بوجه من التخييل، فلو كان الوصف علَّة في الواقع كما إذا قلت: (قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم) فإنه لا يكون في شيء من حسن التعليل.

وحسن التعليل **أربعة أضرب**؛ لأن الصفة التي ادّعى لها علَّة مناسبة، إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أُريد إثباتها.

والأولى: إما أن يظهر لها في العادة علَّة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة، وإما ألا يظهر لها علة في العادة.

فالتي لا تظهر لها علّة في العادة كقول المتنبي:

لم يَحْكِ نائلَكَ السحابُ وإنما ... حُمَّتْ به فصَبيبُها الرُّحَضَاءُ

(لم يحك) أي: لم يشابه، والنائل: العطاء، (حمّت به) أي: صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها، (فصبيبها الرحضاء) أي: فالمصبوب من السحاب الذي هو المطر هو عرق الحمَّى. فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علّة، وقد علّله بأنه عرق حمّاها الحادثة بسبب غيظها من عطاء الممدوح.

والتي تظهر لها في العادة علّة غير العلّة المذكورة -لتكون المذكورة غير حقيقية، فتكونَ من حسن التعليل- كقول أبي الطيب المتنبي:

مـــا بـــه قَتْـــلُ أعاديـــه ولكـــن يَتَّقِي إخْـلَافَ ما ترجـــو الذئاب

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرَّتهم، وصفو المملكة عن منازعتهم، لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبة صدق رجاء الراجين بَعَثَتْهُ على قتل أعدائه، لما عُلم من أنه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادي، وهذا -مع أنه وصف بكمال الجود- وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم.

والثانية -أي الصفة غير الثابتة التي أريد إثباتها- إما ممكنة، وإما غير ممكنة.

فالممكنة كقول مسلم بن الوليد:

يا واشـــياً حَســـنَتْ فينا إســـاءته نجّى حذَارُك إنســـاني مـــنَ الغرق

(حذارك) أي: حذاري إياك، وأراد بقوله: (إنساني) أي: إنسان عيني. فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الشاعرُ الناسَ فيه -إذ لا يستحسنه الناس- عقَّبه بأن حذاره من الواشي نجّى إنسانه من الغرق في الدموع، أي حيث ترك البكاء خوفاً منه.

وغير الممكنة قد مثّل له «الخطيب» بقول الشاعر:

لـــو لم تكن نيـــةُ الجـــوزاء خدمَتَه لما رأيـــتَ عليهـــا عقـــد منتطق

(انتطق) أي: شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء، فنيَّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في «الإيضاح».

وفيه بحث؛ لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نيّة الجوزاء خدمة الممدوح علَّة لرؤية عقد النطاق عليها، أعني لرؤية حالةٍ شبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال:

(لو لم تجئني لم أكرمك) يعني أن علة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنيّة خدمة الممدوح، فيكون من الضرب الأول، وهو الصفة الثابتة التي قصد بيان علتها.

وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء، وقد أثبتها الشاعر، وعلّلها بنيّة الجوزاء خدمة الممدوح، فهو -مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في «الإيضاح»- ليس بشيء؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء -أعني: الحالة الشبيهة بذلك- ثابت، بل محسوس، والأقرب أن يجعل (لو) هنا مثلها في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح، أي دليلاً عليه وعلَّة للعلم بوجوده مع أنه وصف غير ممكن.

وألحق بحسن التعليل ما بني على الشك، ولم يجعل منه لأن في حسن التعليل ادِّعاء وإصراراً، والشك ينافيه، كقول أبي تمام:

كأنَّ السحاب الغُرّ غيَّبْنَ تحتها حبيباً فما تَرْقَا لهنَّ مدامِعُ

(الغر): جمع الأغر، والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء، (غيَّبن تحتها) أي: تحت الرُّبى، (فما ترقا): الأصل (ترقأ) بالهمزة فخففت، أي: ما تسكن. علّل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الربُّى فهي تبكي عليها.

التفريع:

ومن المعنوي: **التفريع**، وهو: أن يثبت لمتعلق أمر حكم، بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر، على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب. وهو احتراز عن

نحو: (غلام زيد راكب وأبوه راكب)، ومثال التفريع قول الكميت:

أحلامكم لسَقَام الجهل شافية   كما دماؤكم تَشْفِي من الكَلَب

الكَلَب -بفتح الكاف واللام-: شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك، كما قال الحماسي:

بُنَاةُ مكارم وأُساة كَلْمٍ   دماؤكُم من الكَلَب الشفاء

ففرَّع على وصفِهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفَهُم بشفاء دمائهم من الكَلَب، يعني أنهم ملوك وأشراف، وأنهم أرباب العقول الراجحة.

تأكيد المدح بما يشبه الذم، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان:

الضرب الأول، وهو أفضلهما: أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء، بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذم، كقول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهُم   بهنَّ فلُولٌ من قِراعِ الكتائبِ

أي: إن كان فلول السيف من القرع عيباً. فأثبَتَ شيئاً من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب، وهذا التقدير -وهو كون الفلول من العيب- مُحال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة، وإثبات شيء من العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال، كما يقال: حتى يبيض القار، أو حتى يلج الجمل في سم الخياط، فالتأكيد في هذا الضرب من جهة أنه كدعوى الشيء ببيِّنَة؛ لأنه علق نقيض المدعى -وهو إثبات شيء من العيب- بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعَدَمُ العيب محقّق.

ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال -أي كون المستثنى

منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه- وذلك لما تقرّر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجَاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال، فذِكر أداتِه قبلَ ذِكر المستثنى يوهم إخراج المستثنى مما قبل الأداة، وهو المستثنى منه، فإذا ولي الأداة صفةَ مدح وتحوّلَ الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد؛ لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفةَ ذمٍّ حتى يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح، وتحول الاستثناء إلى الانقطاع.

والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم: أن يثبت لشيء صفة مدح، وتعقب بأداة الاستثناء، أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى لذلك الشيء، نحو: (أنا أفصح العرب بَيْد أني من قريش)، بَيْدَ بمعنى: غير، وهي أداة الاستثناء، وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكن الاستثناء في هذا الضرب لم يقدَّر متصلاً كما قدِّر في الضرب الأول؛ إذ ليس هنا صفة ذمٍّ منفيّة عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها.

وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أنّ ذِكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يُوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذَكَر بعد الأداة صفةَ مدحٍ أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببيِّنَة؛ لأنه مبنيٌّ على التعليق بالمحال، المبنيِّ على تقدير الاستثناء متَّصلاً، ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد

للتأكيد من وجهين أفضل.

ضرب آخر من تأكيد المدح:

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر، وهو: أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم، نحو: ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأعراف: ١٢٦] أي: ما تعيب منّا إلا أصل المناقب والمفاخر، وهو الإيمان. يقال: (نَقِم منه، وانتقم) إذا عابه وكرهه.

وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين.

والاستدراك المفهوم من لفظ (لكن) في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء، وذلك كما في قول بديع الزمان الهمذاني:

هو البــدرُ، إلا أنه البحــر زاخراً ســوى أنه الضرغام، لكنّــه الوَبلُ

فقوله (إلا) و (سوى) استثناء، مثل (بيْد أني من قريش)، وقوله: (لكنه) استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب، لأن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن).

تأكيد الذم بما يشبه المدح، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثني من صفةِ مدحٍ منفيّة عن الشيء صفةَ ذمٍّ له، بتقدير دخول صفة الذم في صفة المدح، كقولك: (فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه).

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى لذلك الشيء، كقولك: (فلان فاسق إلا أنه جاهل).

فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني يفيده من وجه واحد، وتحقيقهما على قياس ما مرَّ في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

الاستتباع:

ومن المعنوي: **الاستتباع**، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر. كقول المتنبي:

نَهَبْتَ من الأعمار ما لو حَوَيْته لَهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالد

مدَحَه بالنهاية في الشجاعة، حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم، على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها، إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه.

قال علي بن عيسى الربعي: في البيت وجهان آخران من المدح، أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال، كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال، مع أن النهب بها أليق، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول. والثاني: أنه لم يكن ظالماً في قتلهم؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها، وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

الإدماج:

ومن المعنوي: **الإدماج**، وهو في اللغة مأخوذ من قولهم: (أدمج الشيء في ثوبه) إذا لفَّه فيه، وهو في الاصطلاح: أن يتضمَّنَ كلامٌ سبقَ لمعنى -مدحاً كان أو غيره- معنىً آخر. فهو لشموله المدح وغيره أعمّ من الاستتباع، لاختصاصه بالمدح، كقول المتنبي:

أقلِّب فيه أجفاني كأنِّي أعدُّ بها على الدَّهر الذنوبا

فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

التوجيه:

ومن المعنوي: التوجيه، ويسمى محتمل الضدَّين، وهو: إيراد الكلام محتَمِلاً لوجهين مختلفين، أي متباينين متضادَّين، كالمدح والذمّ مثلاً. ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين، كقول من قال لأعور:

خاطَ لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

يحتمل تمني صحة العين العوراء فيكون دعاء له، والعكس فيكون دعاء عليه.

قال «السكاكي»: ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار، وهو احتمالها لوجهين مختلفين، وتفارِقُه باعتبار آخر، وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد، لما ذكره «السكاكي» نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادّهما، وتضادّهما شرطٌ في التوجيه.

الهزل الذي يراد به الجد:

ومن المعنوي: الهزل الذي يراد به الجد، وهو: أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباسطة، ويقصد به أمر صحيح في الحقيقة. وهو عكس التهكُّم، فإن التهكُّم ظاهره جدّ، وباطنه هزل، ومثال الهزل الذي يراد به الجد قول أبي نواس:

إذا ما تميميٌّ أتاك مفاخراً فقل: عَدِّ عن ذا، كيف أكْلُكَ للضبِّ؟

تجاهل العارف:

ومن المعنوي: **تجاهل العارف**، وهو كما سماه «السكاكي»: سَوْقُ المعلومِ مَساقَ غيرِه لنُكتةٍ. وقال: لا أحب تسمِيَتَه بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى.

والنكتة مثل التوبيخ في قول ليلى بنت طريف الخارجية:

أيا شجر الخابور مالَكَ مُورقاً ... كأنك لم تجزع على ابن طريف

(الخابور): نهر من ديار بكر، (مورقا) أي: ناضراً ذا ورق.

ومثل المبالغة في المدح، كقول البحتري:

ألَمْعُ برقٍ سَرَى أم ضوءُ مصباحِ ... أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي؟

ومثل المبالغة في الذم، كقول زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقومٌ آل حصنٍ أمْ نساء

(إخال) أي: أظن، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد تقول: (أخال) بالفتح وهو القياس، وقوله: (أقومٌ آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة.

ومثل التدلّه والتحيّر والتدهّش في الحب قول الحسين بن عبد الله، وينسب لذي الرمة:

بالله يا ظَبْيَاتِ القَاع قُلْنَ لنا ... لَيْلايَ مِنكُنَّ أم ليلى من البشر

وفي إضافة ليلى إلى نفسه أولاً والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ.

وهذا أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

القول بالموجب، وأنواعه:

ومن المعنوي: **القول بالموجب**، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبتها لغيره، أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨].

فـ (الأعز): صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و (الأذل): كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرَّض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة -أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين- ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظٍ وقعَ في كلام الغير على خلاف مراده، حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ، وإنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ، كقوله:

قلت: ثَقّلْتُ إذ أَتَيْتُ مراراً ؟ قال: ثقَّلْتَ كاهِلي بالأيادي

فلفظ (ثقَّلت) وقع في كلام الغير بمعنى: حَمَّلْتُك المؤنة، فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن، بأن ذكر متعلِّقه، أعني قوله: (كاهلي بالأيادي).

الإطراد:

ومن **المعنوي**: **الإطراد**، وهو: أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة، من غير تكلّف في السّبك، كقوله:

إن يَقْتُلوكَ فقد ثلَلْتَ عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم: (قد ثل عرشهم) يعني: إن تبجّحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثّرت في عزهم، وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم.

فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات، فكيف يعد من المحسِّنات؟

قلنا: قد تقرّر أن تتابع الإضافات إذا سلِمَ من الاستكراه مَلُحَ ولَطُف، والبيت من هذا القبيل، كقوله عليه الصلاة والسلام: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

الجناس:

وأما **الضرب اللفظي** من الوجوه المحسنة للكلام فمنه:

الجناس بين اللفظين، وهو: تشابههما في اللفظ، أي في التلفّظ والنطق، فيخرج التشابه في المعنى، نحو: (أسد وسبع)، أو في مجرد العدد، نحو: (ضرب وعلم)، أو في مجرد الوزن، نحو: (ضرب وقتل).

والتام من الجناس: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. وذلك أن كل واحد من الحروف التسعة والعشرين نوع.

وبشرط الاتفاق في النوع يخرج نحو: (يفرح ويمرح).

وبالاتفاق في أعدادها يخرج نحو: (الساق والمساق).

وبالاتفاق في هيئاتها يخرج نحو: (البَرْد والبُرْد). فإن هيئة الكلمة هي كيفيّة حاصلةٌ لها باعتبار الحركات والسكنات، فنحو: (ضرْب وقتْل) على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف (ضَرَب وضُرب) مبنيين للفاعل

والمفعول؛ فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف، وبالاتفاق في ترتيبها -أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه- يخرج نحو: (الفَتْح والحَتْف).

فإن كان اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة، كاسمين أو فعلين أو حرفين، يسمّى الجناس **مماثلاً**؛ جرياً على على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. الساعة الأولى: القيامة، والثانية: الساعة من ساعات الأيام.

وإن كانا من نوعين، اسم وفعل؛ أو اسم وحرف؛ أو فعل وحرف، يسمى **مستوفى**، نحو قول أبي تمام:

ما مات مِن كَرَمِ الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله

لأنه كريمٌ يُحيي اسم الكرم.

وللجناس التام تقسيم آخر، وهو أنه إن كان أحد لفظيه مركّباً والآخر مفرداً سمي جناس **التركيب**، وحينئذ فإن اتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم **المتشابه**؛ لاتفاق اللفظين في الكتابة، كقوله:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبَةْ فَدَعْهُ فدولته ذاهِبَةْ

(ذا هبة) أي: صاحب هبة وعطاء، و (دعه) أي: أتركه، (فدولته ذاهبة) أي: غير باقية.

وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم **المفروق**؛ لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله:

كلكم قد أخذ الجا مَ ولا جامَ لنا
ما الذي ضرَّ مدير الـ جامِ لو جامَلنا

(جاملنا) أي: عاملنا بالجميل.

هذا إذا لم يكن اللفظ المركّب مركّباً من كلمة وبعض كلمة، وإلا خُصّ باسم **المرفو**، كقول بعضهم: (أهذا مصاب أم طعم صاب).

وإن اختلف لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط، واتفقا في النوع والعدد والترتيب، يسمى التجنيس **محرفاً**؛ لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم: (جبة البُرْد، جنة البَرْد)، واختلاف الهيئة في لفظ (البُرد والبَرد) بالضم والفتح.

ونحوه في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: (الجاهل إما مُفَرِّط وإما مُفْرط) لأن الحرف المشدّد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عُدّ حرفاً واحداً، وجُعل التجنيس مما الاختلاف فيه في الهيئة فقط، واختلاف الهيئة في مُفَرط ومُفْرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن، ومن الآخر مفتوح.

وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون جميعاً، كقولهم: (البدعة شَرَك الشِّرْك) فإن الشين من الأول مفتوح، ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح، ومن الثاني ساكن.

وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف، بأن يكون في أحد اللفظين حرفٌ زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجناس التامّ سمي الجناس **ناقصاً**؛ لنقصان أحد اللفظين عن الآخر، وذلك الاختلاف إما بحرف واحد أو أكثر كما قلنا، والزيادة بحرف واحد على ثلاثة أضرب؛ لأن الزائد إما أن يكون في

أول الكلمة مثل: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠] بزيادة الميم، وإما في الوسط، نحو: (جدي جهدي) بزيادة الهاء، وقد سبق أن المشدّد في حكم المخفّف، وإما في الآخر كقول أبي تمام:

يمدّون من أيد عَواصٍ عَوَاصِمٍ   تصولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَوَاضِبِ

بزيادة الميم في (عواصم)، والباء في (قواضب)، ولا اعتبار بالتنوين، وقوله: (من أيد) في موضع مفعول (يمدّون) على زيادة (من) كما هو مذهب «الأخفش»، أو على كونها للتبعيض كما في قولهم: (هز من عطفه، وحرك من نشاطه) أو على أنه صفة محذوف، أي: يمدّون سواعد من أيد، و (عواص): جمع عاصية من (عصاه) أي ضربه بالعصا، و (عواصم): من (عصمه) أي حفظه وحماه. أي: يمدّون أيدياً ضاربات للأعداء، حاميات للأولياء، صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة.

وربما سُمّي هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر **مطرفاً**.

وأما الزيادة بأكثر من حرف واحد، فلم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزيادة في الآخر، ومثاله قول الخنساء:

إن البكاء هو الشفا   ء من الجوى بين الجوانح

بزيادة النون والحاء، وربما سُمي هذا النوع **مذيلاً**.

وإن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد، وإلا لبعد التشابه بينهما ولم يبق التجانس، كلفظي (نصر ونكل).

ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سُمي

الجناس **مضارعاً**، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي:

إما في الأول، نحو: (بيني وبين كِنِّي ليلٌ دامس وطريق طامس).

أو في الوسط، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٦].

أو في الآخر، نحو: «الخيل معقود بنواصيها الخير».

ولا يخفى تقارب الدال والطاء، وكذا الهاء والهمزة، وكذا اللام والراء.

وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي **لاحقاً**، وهو أيضاً:

إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] (الهمز): الكسر، و (اللمز): الطعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء (فُعَلَة) يدل على الاعتياد.

وإما في الوسط، نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر، فإنهما شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن تكونا بحيث تدغم أحداهما في الأخرى، فالهاء والهمزة ليستا كذلك.

وإما في الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النساء:٨٣].

وإن أختلف لفظَا المتجانسين في ترتيب الحروف، بأن يتّحد النوع والعدد والهيئة، لكن قدّم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخّر في اللفظ الآخر، سُمي هذا النوع تجنيس **القلب**، نحو: (حسامُه فتحٌ لأوليائه حتفٌ لأعدائه) ويسمّى مثل هذا: **قلب كُلّ**؛ لانعكاس الحروف كلها، ونحو: «اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا» ويسمّى مثل هذا: **قلب بعض**، إذ لم يقع الانعكاس إلا بين

بعض حروف الكلمة.

فإذا وقع أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سُمي تجنيس القلب حينئذ: **مقلوباً مجنّحاً**؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت، كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفِّه في كل حال

وإذا ولي أحد المتجانسين -أيَّ تجانس كان- الآخر من غير أن يفصل بين اللفظين إلا بحرف جر أو بحرف عطف: سمي الجناس **مزدوجاً، ومكرراً، ومردداً**، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة بما سبق.

ويلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يجمع اللفظ الاشتقاق -وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى-، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الروم:٤٣] فإنهما مشتقان من قام يقوم.

والثاني: أن تجمعهما المشابهة، وهي اتفاق يشبه الاشتقاق، وليس باشتقاق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] فالأول من القول، والثاني من القلي.

وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا غلط؛ لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب، مثل القمر والرقم والمرق.

وقد مثَّلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم

﴿بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] ولا يخفى أن (الأرض) مع (أرضيتم) ليس كذلك.

رد العجز على الصدر:

ومن اللفظي: رد العجز على الصدر.

وهو في النثر: أن يجعل أحد اللفظين المتفقين في اللفظ والمعنى، أو المتشابهين في اللفظ دون المعنى، أو الملحقين بالمتجانسين -نعني الذين يجمعهما الاشتقاق، أو شبه الاشتقاق- في أول الفقرة، واللفظ الآخر في آخر الفقرة. فتكون الأقسام أربعة:

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] في المتفقين في اللفظ والمعنى.

ونحو: (سائِل اللئيم يرجع ودمعُهُ سائِل) في المتشابهين في اللفظ.

ونحو قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] في الملحقين اشتقاقاً.

ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] في الملحقين بشبه الاشتقاق.

وهو في النظم: أن يكون أحد اللفظين المكرّرين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني. فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالاً وأهمل ثلاثة، كقوله:

سريع إلى ابْنِ العمِّ يَلْطُم وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول، وقول شاعر الحماسة:

تمتَّعْ من شَميمِ عَرارِ نجدٍ فما بعد العشيَّة من عَرَارِ

فيما يكون المكرّر الآخر في حشو المصراع الأول.

ومعنى البيت: استمتع بشميم عرار نجد - والعرارة: وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة - فإنا نعدَمُه إذا أمسينا، لخروجنا من أرض نجد وهي منابِتُه.

وقول أبي تمام:

ومن كان بالبيضِ الكواعبِ مُغرما فما زلت بالبيضِ القواضبِ مُغرما

(الكواعب): جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود، (مغرما): مولعاً، (فما زلت بالبيض القواضب): أي السيوف القواطع.

وهذا مثال لما يكون المكرّر الآخر في آخر المصراع الأول.

وقول شاعر الحماسة:

وإن لم يكن إلا معرّج ساعة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها

(معرّج ساعة): هو خبر كان، واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه في البيت السابق عليه[1] وهو:

ألِمَّا على الدار التي لو وجدتها بها أهلها ما كان وحشاً مَقِيلُها

و (قليلاً): صفة مؤكدة، لفهم القلّة من إضافة التعريج إلى الساعة، أو صفة مقيدة، أي: إلا تعريجاً قليلاً في ساعة، و (قليلها) مرفوع بأنه فاعل نافع،

---

(١) الدال على الإلمام هو قوله: (ألما) ونظيره قول الشاعر:

إذا زجر السفيه جرى إليه وخالف، والسفيه إلى خلاف

فإن الضمير المجرور بإلى في قوله: (إليه) يعود إلى السفه المدلول عليه بالسفيه.



والضمير للساعة، والمعنى: قليل من التعريج في الساعة ينفعني، ويشفي غليل وجدي.

وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني.

وقول الأرجاني:

دعاني من ملامكما سفاها فداعِي الشوقِ قبلَكما دَعَاني

وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر الصراع الأول.

وقوله:

وإذا البلابلُ أفصحَتْ بِلُغَاتِها فانْفِ البلابلَ باحْتِساء بُلابلِ

(البلابل) الأول هو: جمع بلبل، وهو طائر معروف، و (البلابل): جمع بلبال وهو الحزن، و (بُلابل): جمع بُلبلة -بالضم- وهو إبريق فيه الخمر.

وهذا فيما يكون المتجانس الآخر -أعني البلابل الأول- في حشو المصراع الأول لا صدره؛ لأن صدره هو قوله: (وإذا).

وقول الحريري:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برنَّات المثاني

(برنَّات المثاني) أي: بنغمات أوتار المزامير التي ضُمَّ طاق منها إلى طاق، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول.

وقول الأرجاني:

أمَّلتُهُم ثم تأمَّلْتُهم فلاحَ لي أنْ ليس فيهم فلاح

وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني.

وقول البحتري:

ضرائب أبدَعْتها في السماح   فلسنا نرى لكَ فيها ضريبا

(ضرائب): جمع ضريبة، وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها، (ضريباً) أي: مثلاً، وأصله المثل في ضرب القداح.

وهذا فيما يكون الآخر الملحق بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الأول.

وقول امريء القيس:

إذا المرءُ لم يخزن عليه لسانه   فليس على شيء سواه بخزان

أي: إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه، فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه.

وهذا مما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في حشو المصراع الأول.

وقول أبي العلاء المعري:

لو اخْتَصَرتم من الإحسان زرتكم   والعَذْبُ يهجر للافراط في الخصرِ

يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليَّ، وقد توهَّم بعضهم هذا المثال مكرراً حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذي قبله، ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق، والمصنف لم يذكُر من هذا القسم إلا هذا المثال، وأهمل الثلاثة الباقية.

وقوله:

فدع الوعيدَ فما وعيدُك ضائري   أطنينُ أجنحةِ الذباب يضير؟

وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً وهو (ضائري) في آخر المصراع الأول.

وفي قول أبي تمام:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى بَوَاتِرَ فهي الآن من بعده بُتْر

(البيض البواتر) أي: السيوف القواطع في الحرب، (بواتر) أي: قواطع بحسن استعماله إياها، (بتر) جمع أبتر، إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله.

وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني.

السجع:

ومن **اللفظي: السجع**، وقيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، في الآخر.

وهو معنى قول «السكاكي»: السجع في النثر كالقافية في الشعر، يعني أن هذا مقصود كلام «السكاكي» ومحصوله، وإلا فالسجع في التفسير المذكور بمعنى المصدر -أعني توافق الفاصلتين في الحرف الآخير-، وعلى كلام «السكاكي» هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفِقر، ولذا ذكره «السكاكي» بلفظ الجمع، وقال: إنها في النثر كالقوافي في الشعر؛ وذلك لأن القافية لفظ في آخر البيت، إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها، أو غير ذلك على تفصيل المذاهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد.

فالحاصل أن السجع قد يُطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقهما،

ومرجع المعنيين واحد.

ثم السجع على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما مطرف، وإما مرصع، وإما متوازي، وتوضيح ذلك أن الفاصلتين إما أن تتّفقا في الوزن، وإما أن تختلفا فيه:

فإن اختلفتا فهو **المطرف**، نحو: ﴿ لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نوح: ١٣ - ١٤] فإن الوقار والأطوار مختلفان وزناً.

وإن لم يختلفا في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو كان أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن والتقفية فهو **المرصّع**، نحو: (فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) فجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى، وأما لفظ (فهو) فلا يقابله شيء من الثانية، ولو قال بدل الأسماع الآذان كان مثالاً لما يكون أكثر ما في الثانية موافقاً لما يقابله من الأولى.

وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع **المتوازي**، نحو: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية:١٣-١٤] لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية جميعاً، وقد يختلف الوزن فقط، نحو: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ [المرسلات:١-٢]، وقد تختلف التقفية فقط، كقولنا: (حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت).

قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٨-٣٠] ثم بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم:١-٢]، أو قرينته الثالثة، نحو: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣١].

ولا يحسن أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى أقصر منها قصراً كثيراً؛ لأن السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاءَ إلى غاية فيعثر دونها، وإنما قلنا: (كثيراً) احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ١- ٢].

والأسجاع مبنيَّة على سكون الأعجاز -أي أواخر فواصل القرائن-، إذ لا يتم التواطؤ والتزاوج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون، كقولهم: (ما أبعد ما فات، وأقرب ما هو آت) إذ لو لم يعتبر السكون لَفَات السجع؛ لأن التاء من (فاتَ) مفتوح، والتاء من (آتٍ) منوَّنٌ مكسور.

قيل: ولا يقال في القرآن أسجاع؛ رعاية للأدب، وتعظيماً له، إذ السجع في الأصل هدير الحمام ونحوه، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ لم يقل أحد بتوقّف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى، بل يقال للأسجاع في القرآن - أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة -: فواصل.

وقيل: السجعُ غير مختصٍّ بالنثر، ومثاله من النظم قول أبي تمام:

تجلَّى به رشـــدي وأثــرَتْ به يدي   وفاض به ثِـــمْدِي وأوْرَى به زَنْدِي

(أثرَت) أي: صارت ذات ثروة، (ثِمدي) هو بالكسر: الماء القليل، والمراد هنا: المال القليل، (أورى) أي: صار ذا ورى.

ومن السجع على القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمى **التشطير**، وهو: جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر، كقول أبي تمام:

تدبـيرُ معتصـمٍ بـالله منتقـمٍ   لله مرتغـبٍ في الله مرتقـبِ

فالشطر الأول سجعة مبنيّة على الميم، والشطر الثاني سجعة مبنيَّة على الباء.

الموازنة:

ومن اللفظي: الموازنة، وهي: تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين- في الوزن دون التقفية. نحو: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٥ - ١٦] فإن (مصفوفة) و (مبثوثة) متساويان في الوزن لا في التقفية، إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بُيِّن في موضعه.

وظاهر قوله: (دون التقفية) أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛ حتى لا يكون نحو: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٤] من الموازنة، ويكون بين الموازنة والسجع مباينة، إلا على رأي «ابن الأثير»، فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقفية، ويشترط في الموازنة التساوي في الوزن دون الحرف الأخير، فنحو (شديد وقريب) ليس بسجع، وهو أخصّ من الموازنة.

وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية، فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن، سواء كان يماثله في التقفية أو لا، خُصَّ هذا النوع من الموازنة باسم **المماثلة،** وهي لا تختص بالنثر كما توهّمه بعض الناس من ظاهر قولهم: (تساوي الفاصلتين)، ولا بالنظم على ما ذهب إليه قوم، بل تجري في القبيلين، فذلك

أورد مثالين، أولهما: قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الصافات: ١١٧-١١٨].

والثاني: قول أبي تمام:

مها الوحشِ إلا أن هاتا أوانِس قَنا الخطّ إلا أنَّ تلكَ ذوابِلُ

(المها): جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية، (هاتا) أي: هذه النساء، والمثالان مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى؛ لعدم تماثل (آتيناهما وهديناهما) وزناً، وكذا (هاتا وتلك)، ومثال الجميع قول البحتري:

فأحْجَم لما لم يجد فيكَ مَطْمعاً وأقدم لما لم يجد عَنْكَ مهربا

وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي، وأكثر مدائح «أبي الفرج الرومي» من شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى «الأنوري» -وهو من شعرائهم أيضاً- أثره في ذلك.

القلب:

ومن **اللفظي**: **القلب**، وهو: أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو الكلام. ويجري في النثر والنظم كقوله:

مودَّته تدوم لكل هَوْل وهل كلٌّ مودّته تدوم؟

في مجموع البيت، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله:

أرانا الإلهُ هلالا أنارا

وفي التنزيل: ﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ ﴾ [الأنبياء:٣٣]، ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر:٣]،

والحرف المشدَّد في حكم المخفَّف؛ لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة، وقد يكون ذلك في المفرد، نحو: (سلس)، وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر؛ فإن المقلوبَ ههنا يجب أن يكون عينَ اللفظِ الذي ذُكر، بخلافه ثمَّة، ويجب ثمَّة ذكر اللفظين جميعاً، بخلافه ههنا.

التشريع:

ومن اللفظي: التشريع، ويسمى التوشيع، وذا القافيتين أيضاً، وهو: بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كل منهما.

فإن قيل: كان عليه أن يقول: (يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما)؛ لأن التشريع هو: أن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد، فعلى أي القافيتين وقفتَ كان شِعراً مستقيماً.

قلنا: القافية إنما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا يُتصوَّر إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما، وإلا لم تكن الأولى قافية، كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها شَرَكُ الردى، وقرارة الأكدار

فإن وقفت على (الردى) فالبيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على (الأكدار) فهو من الضرب الثاني منه.

القافية عند الخليل: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ (الردى) مع حركة الكاف من (شركِ)، والقافية الثانية هي من حركة الدال من (الأكدار) إلى الآخر.

وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين، وهو قليل متكلَّف.

ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو: أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأولى بحيث إذا جمعت كانت شعراً مستقيم المعنى.

لزوم ما لا يلزم:

ومن اللفظي: لزوم ما لا يلزم، ويقال له: (الإلزام) و (التضمين) و (الإعنات) أيضاً.

وهو: أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع.

وحرف الروي: هو الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة وتُنسب إليه فيقال: قصيدة لاميَّة أو ميميَّة مثلاً، مأخوذة من (رويت الحبل) إذا فتلته؛ لأنه يجمع بين الأبيات، كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من (رويت على البعير) إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال، أو ما في معناه.

وقوله في التعريف: «من الفاصلة» يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل (يجيء) هو قوله: «ما ليس بلازم في السجع» يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعلت القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء، ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: (ما ليس بلازم في السجع أو القافية)؛ ليوافق قوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» فهو لم يعرف معنى هذا الكلام.

ثم لا يخفى أن المراد بقوله: «يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع» أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر، أو فاصلتين أو أكثر، وإلا ففي كل بيت أو فاصلة

يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع، وخذ لذلك مثالاً قول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكــرى حبيبٍ ومنزل بســقط اللّوى بين الدَّخول فحوْمَلِ

فإنه قد جاء قبل اللام بميم مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع.

وقولنا: (قبل حرف الروي أو ما في معناه) إشارة إلى أنه يجري في النثر والنظم، فمجيئه في النثر نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى:٩-١٠]، فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم، لصحة السجع بدونها، نحو: (فلا تقهر) و (لا تسخر).

ومجيئه في النظم نحو قول محمد بن سعيد الكاتب يمدح عمرو بن سعيد، أو قول عبد الله بن الزبير الأسدي يمدح عمرو بن عثمان بن عفان:

سأشــكر عَمراً إن تراخــت منيَّتي أيــادِيَ لم تُمنَــن وإن هــي جلَّت

(لم تمنن) أي: لم تقطع، أو لم تخلط بمنَّة وإن عظمت وكثرت.

فتى غير محجــوب الغنى عن صديقه ولا مظهر شــكوى إذا النعل زلَّتِ

زلّة القدم والنعل: كناية عن نزول الشر والمحنة.

رأى خلَّتي من حيــث يخفى مكانها فكانت قَــذَى عينيه حتــى تجلَّتِ

(تجلّت) أي: انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني: من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلقَّاه بالإصلاح.

فحرف الروي هو التاء، وقد جيء قبله بلام مشدَّدة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونها، نحو: (جلت) و (مدت) و (منت) و (انشقت) ونحو ذلك.

أصل الحسن في المحسنات:

وأصل الحسن في ذلك كله -أي في جميع ما ذكر من المحسِّنات اللفظية- أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني، دون العكس، بأن تكون المعاني توابع للألفاظ، بأن يأتي بالألفاظ متكلَّفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما فَعَلَه بعض المتأخرين الذين لهم شغفٌ بإيراد المحسّنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غَير مسوقٍ لإفادة المعنى، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى، فيصير كغمدٍ من ذهب على سيفٍ من خشب.

بل الوجه أن تترك المعاني على سجيَّتها، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميَّز الكامل من القاصر.

وحين رتّب «الحريري» -مع كمال فضله- في ديوان الإنشاء عجز، فقال «ابن الخشاب»: هو رجل مقاماتي، وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا من كتابٍ أُمِرَ به في قضية !.

وما أحسن ما قيل في الترجيح بين «الصاحب» و«الصابي»: إن الصاحب كان يكتب كما يريد، والصابي كان يكتب كما يُؤمر، وبَينَ الحالَين بونٌ بعيد.

وهذا قال قاضي «قم» حين كتب إليه «الصاحب»:

أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم

والله ما عزلَتني إلا هذه السَّجعة.

خاتمة للفن الثالث

في السرقات الشعرية، وما يتصل بها

مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح، وغير ذلك، مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء.

وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث، دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة -كما توهّمه غيرنا- لأن المصنف قال في «الإيضاح» في آخر بحث المحسنات اللفظية:

(هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنِّفين، وهو قسمان:

أحدهما: ما يجب ترك التعرُّض له؛ لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب.

والثاني: ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها).

واعلم أولاً أن اتفاق القائلين على لفظ إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك، فلا يعد هذا الاتفاق سرقة، ولا استعانة، ولا أخذاً، ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى.

وإنما لم يعدّ العلماء الاتفاق في غرض القائلين على العموم سرقة أو أخذاً أو نحو ذلك؛ لتقرّر هذا الغرض العام في العقول والعادات، فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم.

وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة -أي طريق الدلالة على الغرض-

كالتشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له، كوصف الجواد بالتهلّل عند ورود العفاة، وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك، مع سعة ذات اليد -أي المال-.

وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء، فإن اشتراك الناس في معرفة وجه الدلالة لاستقراره في العقول والعادات -كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر- غير منكر، فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يُعدُّ سرقة ولا أخذاً.

وإن لم يشترك الناس في معرفته جاز أن يُدّعى في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة: بأن يُحكم بين القائلين فيه بالتفاضل، وأنّ أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد عن الأول أو نقص عنه.

وما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان:

أحدهما: خاصيٌّ في نفسه، غريبٌ، لا ينال إلا بفِكر، والآخر: عامّيٌّ تصرّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة، كما مرّ في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى ثلاثة أقسام: الغريب الخاصي، والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله، والمتصرف فيه بما يخرجه إلى الغرابة.

فالأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما **الظاهر** فهو: أن يؤخذ المعنى كله، إما حال كونه مع اللفظ كله أو بعضه، أو حال كونه وحده من غير أخذ شيء من اللفظ.

فإن أخذ كله من غير تغيير لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى **نسخاً وانتحالاً**، كما حكي عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنــــت لم تُنْصِفْ أخــــاك وجدتَهُ على طـــرف الهجــــران إن كان يعقل

ويركب حدَّ الســـيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شـــفرة السيف مَزْحلُ

(لم تنصف أخاك) أي: لم تعطه النصفة، ولم توفِّه حقوقه، و (وجدته على طرف الهجران) أي: هاجراً لك، غير مكترث بك وبإخوَّتك، و (يركب حد السيف) أي: يتحمل الشدائد، تؤثِّرُ فيه تأثير السيوف، وتقطعه تقطيعها.

وقوله: (من أن تضيمه) أي: بدلاً من أن تظلمه، و (عن شفرة السيف) أي: عن ركوب حد السيف، وأراد بذلك تحمل المشاق، و (مزحل) أي: مبعد.

فقد حُكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشده قصيدته التي أولها:

لعمْـــرُك مـــا أدري وإني لأوجَـــلُ عـــلى أيِّنـــا تعـــدو المنيَّـــة أوَّلُ

حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير، وقال: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له، والمعنى لي، وبعدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحقُّ بشعره.

وفي معنى ما لم يغير فيه النظم: أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها، تعني أنه أيضاً مذموم، ويعتبر سرقة محضة، كما يقال في قول الحطيئة:

دعِ المـــكارِمَ لا ترحـــل لبغيتهـــا واقعد فإنك أنتـــم الطاعم الكاسي

إذا بدَّل كلَّ لفظ بمرادفه:

ذرِ المآثـــرَ لا تذهـــب لمطلبهـــا واجلس فإنك أنـــت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس:

وقوفاً بها صَحْبي عليَّ مطيَّهم　　　يقولون لا تهلِك أسىً وتجمَّل

فأورده طرفة في داليَّتِه كما هو، إلا أنه أقام (تجلَّد) مقام (تجمَّل).

وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، لا كله، سمي هذا الأخذ **إغارة ومسخاً**، ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول، لحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، فالثاني مقبول، كقول بشّار:

من راقبَ الناسَ لم يظفر بحاجته　　　وفاز بالطيبات الفاتِكُ اللَّهِجُ

وقول سَلْم الخاسر بعده:

من راقب الناس مات غماً　　　وفاز باللذّة الجَسورُ

فبيت سَلْم أجود سبكاً وأخصر لفظاً.

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأول، فالثاني مذموم، كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد:

هيهات لا يأتي الزمان بمثله　　　إنّ الزمانَ بمثله لبخيلُ

وقول أبي الطيب:

أعْدَى الزمانَ سخاؤه فَسَخَا به　　　ولقد يكون به الزمانُ بخيلا

(أعْدَى الزمان سخاؤه) يعني: تعلَّم الزمان منه السخاء، وسرى سخاؤه إلى الزمان، (فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي

استفاده منه لبخل به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكر «ابن جني».

وقال «ابن فورجة»: هذا تأويل فاسد؛ لأن سخاءً غير موجود لا يُوصف بالعدوى، وإنما المراد: سخا به عليَّ، وكان بخيلاً به عليَّ، فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمِّي إليه وهدايتي له لما أعداه سخاؤه. فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الأول لأبي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة، إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما توهمه بعض الناس، وإلا لم يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً؛ لأن أبا تمام علَّق البخل بمثل المرثي، وأبا الطيب بنفس الممدوح.

هذا، ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً؛ لأن قول أبي الطيب: (ولقد يكون) بلفظ المضارع لم يقع موقعه، إذ المعنى على المضيّ.

فإن قيل: المراد: فقد يكون الزمان بخيلاً بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب صلاح العالم، والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير، لكن إعدامه وإفناءه باق بعد في تصرفه.

قلنا: هذا تقدير لا قرينة عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود؛ لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

وإن كان الثاني مثل الأول فالثاني أبعد من الذم، والفضل للأول، كقول أبي تمام:

لو حار مُرْتادُ المنية لم يجد   إلا الفراق على النفوس دليلا

(لو حار): أي تحيّر في التوصّل إلى إهلاك النفوس، و (مرتاد المنية) أي: الطالب الذي هو المنية، على أنها إضافة بيان.

وقول أبي الطيب:

لولا مفارَقةُ الأحبـاب ما وجدت لهـا المنايـا إلى أرواحنـا سـبلا

والضمير في (لها) للمنية، وكل من الجارّين والمجرورين حال من (سبلا)، و (المنايا) فاعل (وجدت)، ورُوي: (يد المنايا).

فقد أخذ المعنى كله، مع لفظ المنية والفراق والوجدان، وبدَّل بالنفوس الأرواح.

وإن أخذ المعنى وحده سُمي هذا الأخذ **إلماماً**، مأخوذ من (ألم): إذا قصد، وأصله من (ألم بالمنزل) إذا نزل به، ويسمى (سلخاً)، وأصل السلخ: كشط الجلد عن الشاة ونحوها، فكأنه كشط عن المعنى جلداً وألبسه جلداً آخر، فإنَّ اللفظَ للمعنى بمنزلة اللباس.

والإلمام ثلاثة أقساط أيضاً، كما أن ما يسمى إغارة ومسخاً ثلاثة أقسام؛ لأن الثاني إما أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

أما **أول الأقسام** فهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول، كقول أبي تمام:

هو الصُّنْع إن يَعْجل فخير، وإن يرثْ فَلَلرَّيْـثُ في بعـض المواضع أنْفع

(هو): الضمير للشأن، و (الصنع) أي: الإحسان، والصنع: مبتدأ، خبره الجملة الشرطية، أعني قوله: (إن يعجل فخير وإن يرث...إلخ)، (يرث): مضارع (راث)، والأحسن أن يكون (هو) فيه عائداً إلى حاضر في الذهن، وهو مبتدأ خبره الصنع، والشرطية ابتداء كلام، وهذا كقول أبي العلاء:

هو الهجْـرُ حتى مـا يُلـمّ خيالُ وبعض صـدود الزائريـن وِصال

وهذا نوع من الإعراب لطيف، لا يكان يتنبه له إلا الأذهان الرائضة من

أئمة الإعراب.

وقول أبي الطيب:

ومن الخـــيرِ بُـــطء سَـــيْبِك عنِّي أسْرعُ السُّـــحبِ في المســـير الجَهَامُ

و (بطء سيبك) أي: تأخر عطائك، و (الجهام): السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئاً ثقيل المشي، فكذا حال العطاء.

ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضَرْب المثل بالسحاب.

وثاني الأقسام -وهو أن يكون الثاني دون الأول- كقول البحتري:

وإذا تألَّـــق في النديِّ كلامُـــه الـــ مصقول خِلْت لســـانه مـــن عَضْبه

و (تألق) أي: لمع، و (الندي) أي: المجلس، و (المصقول): المنقح، و (خلت) أي: حسبت، و (عضبه) أي: سيفه القاطع.

وقول أبي الطيب:

كأن ألسُـــنَهم في النطـــق قد جعلت عـــلى رماحهم في الطعـــن خرصانا

(خرصان): جمع خرص -بالضم والكسر- وهو السنان، يعني أن ألسنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن، فكأن ألسنتهم جُعلت أسنة رماحهم.

فبيت البحتري أبلغ؛ لما في لفظي (تألّق) و (المصقول) من الاستعارة التخييلية، فإن التألّق والصقالة للكلام بمنزلة الأظافر للمنيَّة، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف، وهو استعارة بالكناية.

وثالث الأقسام -وهو أن يكون الثاني مثل الأول- كقول الأعرابي أبي زياد:

ولم يَــكُ أكثَــرَ الفتيــان مــالا ولكــن كان أرحبَهُــم ذراعــا

أي: أسخاهم، يقال: (فلان رحب الباع، والذراع، ورحيبهما) أي: سخي.

وقول أشجع السلمي يمدح جعفر بن يحيى البرمكي:

وليــس بأوْسَــعِهم في الغِنــى ولكــنَّ معروفَــهُ أوْسَــع

الضمير المستتر في (وليس) يرجع إلى الممدوح، يعني جعفر بن يحيى، وفي (بأوسعهم) للملوك، و (معروفه) أي: إحسانه.

فالبيتان متماثلان، هذا، ولكن لا يعجبني (معروفه أوسع).

وأما **غير الظاهر** فمنه:

أن يتشابه معنى البيت الأول، ومعنى البيت الثاني، كقول جرير:

فــلا يمنعــك مــن أرَب لحاهُمْ ســواءٌ ذو العمامــة والخِــمار

(أرب) أي: حاجة، (لحاهم): جمع لحية، يعني كونهم في صورة الرجال، وقوله: (سواء ذو العمامة والخمار) يعني به أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف.

وقول أبي الطيب:

ومَــنْ في كفِّــه منهــم قَنَــاةٌ كمــن في كفِّــه منهــم خِضاب

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسيباً ومديحاً وهجاء وافتخاراً أو نحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلَس لنظمه احتال في إخفائه، فغيَّره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته، وإلى هذا أشار «الخطيب» بقوله: ومن **غير الظاهر**: أن ينقل المعنى إلى محل آخر، كقول

البحتري:

سلبوا وأشرَقتِ الدماءُ عليهمُ محمرةً فكأنهم لم يُسْلَبوا

وقول أبي الطيب:

يبس النَّجِيعُ عليه وهو مجرَّد عن غمده فكأنما هو مُغْمَد

فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف.

ومن **غير الظاهر**: أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول جرير:

إذا غضبَت عليكَ بنو تميم وَجَدْتَ الناسَ كلهمُ غضابا

وقول أبي نواس:

ليس على الله بمُستنكَرٍ أن يجمَعَ العالم في واحد

فإن قول أبي نواس يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير.

ومن **غير الظاهر**: القلب، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول. كقول أبي الشيص:

أجدُ المَلَامة في هواك لذيذة حبا لذكرِك فَلْيلُمْني اللوم

وقول أبي الطيب:

أأُحبُّه وأحبُّ فيه ملامةً ؟ إن الملامةَ فيه من أعدائه

الهمزة في (أأحبه) همزة الاستفهام، والاستفهام للإنكار، والإنكار باعتبار القيد الذي هو الحال، أعني قوله: (وأحب فيه ملامة) كما يقال: (أتصلي وأنت محدث) على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي بعض النحاة، أو

على حذف المبتدأ، أي: وأنا أحب. ويجوز أن تكون الواو للعطف، والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعني محبته ومحبة الملامة، وقوله: (إن الملامة فيه من أعدائه) أي: وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضاً.

وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص، لكن لكلٍّ منهما اعتبار غير اعتبار الآخر، ولهذا قالوا: الأحسن في هذا النوع أن يبيّن السبب.

ومن **غير الظاهر**: أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه، كقول الأفوه:

وترى الطير على آثارنا رأيَ عينٍ ثِقةً أن سَتُمار

(رأي عين) يعني: عياناً، و (ثقة): حال -أي واثقة-، أو مفعول له مما يتضمنه قوله (على آثارنا) -أي كائنة على آثارنا لوثوقها-، و (ستمار) أي: ستطعم من لحوم من نقتلهم.

وقول أبي تمام:

وقد ظُلِّلتْ عُقبان أعلامه ضحى بعقبان طيرٍ في الدماء نواهل

أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تُقاتل

(وقد ظللت) أي: ألقي عليها الظل، وصارت ذوات ظل، و (نواهل): من نهل إذا روي، نقيض عطش، و (أقامت) أي: عقبان الطير، و (مع الرايات) أي: الأعلام، وثوقاً بأنها ستطعم لحوم القتلى.

فإن أبا تمام لم يُلمَّ بشيء من معنى قول الأفوه (رأي عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث يرى عيناً لا تخيّلاً، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادي، ولا بشيء من معنى قوله: (ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير

بالميرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضاً مما يؤكد المقصود.

قيل: إن قول أبي تمام (ظللت) إلمام، بمعنى قوله: (رأي عين)؛ لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش.

وفيه نظر؛ إذ قد يقع ظلُّ الطير على الراية وهو في جو السماء، بحيث لا يرى أصلاً، نعم لو قيل إن قوله: (حتى كأنها من الجيش) إلمام بمعنى قوله: (رأي عين) فإنها تكون من الجيش إذا كانت قريباً منهم مختلطة بهم؛ لم يبعد عن الصواب.

لكن زاد أبو تمام على الأفوه زيادات محسِّنة للمعنى المأخوذ من الأفوه -أعني تساير الطير على آثارهم- بقوله: (إلا أنها لم تقاتل)، وبقوله: (في الدماء نواهل)، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول، وهو قوله: (إلا أنها لم تقاتل)؛ لأنه لا يحسُنُ الاستدراك الذي هو قوله: (إلا أنها لم تقاتل) ذلك الحسن إلا بعد أن يجعل الطير مُقيمَةً مع الرايات، معدودة في عِداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضاً من المقاتلة، هذا هو المفهوم من الإيضاح.

وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة؛ لما فيها من نوع تصرف.

ومن هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الإتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشد خفاء -بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل- كان أقرب إلى القبول؛ لكونه أبعد عن الإتباع وأدخل في الابتداع.

هذا الذي ذكرنا في الظاهر وغيره -من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، وتسمية كل بالأسامي المذكورة- إنما يكون إذا

عِلِم أن الثاني أَخَذَ من الأول -بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نَظَم، أو بأن يُخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه-، إلا فلا يحكم بشيء من ذلك؛ لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر على سبيل الاتفاق، من غير قصد إلى الأخذ، كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه:

مفيــدٌ ومِتــلافٌ إذا مــا أتيتَــهُ   تهلّــلَ واهتــزَّ اهتــزازَ المهنَّــد

فقيل له: أين يُذهب بك؟ هذا للحطيئة، فقال: الآن علمتُ أنِّي شاعر؛ إذ وافقتُهُ على قوله ولم أسمعه.

فإذا لم يُعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ليغتنم بذلك فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى علم الغيب، ونسبة النقص إلى الغير.

ما يتصل بالسرقات:

ومما يتصل بالقول في السرقات: القول في الاقتباس؛ والتضمين؛ والعقد؛ والحل؛ والتلميح -بتقديم اللام على الميم، من لَمَحَه: إذا أبصره- وذلك لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

الاقتباس:

أما **الاقتباس** فهو: أن يضمّن الكلام نظماً كان أو نثراً، شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه. نعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه منه، كما يقال في أثناء الكلام: (قال الله تعالى كذا) و (قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا) ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، ولنمثِّل له بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن

أو الحديث، وكل منهما إما في النثر أو في النظم.

فالأول: كقول الحريري: «فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب».

والثاني: مثل قول الآخر:

إن كنتِ أزْمعتِ على هجرنا من غير ما جُرْمٍ فصبرٌ جميل

وإن تبدَّلْتِ بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل

والثالث: مثل قول الحريري: «قلنا: شاهت الوجوه، وقبح اللّكع ومن يرجوه» ومعنى (شاهت الوجوه): قبحت، وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصباء، فرمى به وجوه المشركين وقال: (شاهت الوجوه).

والرابع: مثل قول ابن عباد:

قال لي: إنَّ رقيبي سَيِّء الخلق فَدَارِهْ

قلت: دعني، وجهُكَ الجنّة حُفَّت بالمكاره

(فداره): أمر من المداراة، وهي الملاطفة والمجاملة، وضمير المفعول للرقيب، وقوله: (وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباس من قوله عليه السلام: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات» أي أحيطت، يعني لا بد لطالب جنَّة وجهِك من تحمُّل مكاره الرقيب، كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف.

الاقتباس ضربان:

والاقتباس ضربان:

أحدهما: ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كما تقدَّم من الأمثلة.

والثاني: خلافه، أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كقول ابن الرومي:

لئن أخطأت في مدحِيـ ـكَ ما أخطأت في منعي
لقد أنزلتُ حاجاتي بوادٍ غيرِ ذي زرع

وهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي إلى جنابٍ لا خير فيه ولا نفع.

ولا بأس بتغييرٍ يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة:

قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا

وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

التضمين:

وأما التضمين فهو: أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير، بيتاً كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه، مع التنبيه على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء.

وبهذا يتميَّز عن الأخذ والسرقة، كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

على أنّي سأنْشِدُ عند بيعي (أضاعوني وأي فتى أضاعوا)

المصراع الثاني للعرجي وتمامه:

ليوم كريهةٍ وسِداد ثغر

واللام في (ليوم) لام التوقيت، والكريهة: من أسماء الحرب، وسِداد الثغر -بكسر السين لا غير-: سدَّه بالخيل والرجال، والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان. أي: أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا حقِّي أحوجَ ما كانوا إليَّ، وأي فتى كامل من الفتيان أضاعوا، وفيه تنديم وتخطئة لهم.

وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر:

قد قلت لما أطلعت وجناتُه حولَ الشَّقيق الغضّ روضَة آس

أعِذارَه الساري العجول ترفُّقا (ما في وقوفك ساعة من باس)

المصراع الأخير لأبي تمام:

وأحسن التضمين: ما زاد على شعر الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه، كالتورية والتشبيه في قوله:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها (تذكّرت ما بين العذيب وبارق)

ويذكرني من قدها ومدامعي (مجرّ عوالينا ومجرى السوابق)

(أبدى) أي: أظهر، و (لماها) أي: سمرة شفتيها، وانتصب (مجر) على أنه مفعول ثان لـ (يذكرني)، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم. وقوله:

تذكَّرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب، والعذيب وبارق: موضعان، و (ما بين): ظرف للتذكر، أو للمجرى، قُدِّم اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر،

أو (ما بين): مفعول تذكرت، و (مجر) بدل منه، والمعنى: أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان، ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة، وببارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وفي هذا الكلام تورية، وشبّه تبختر قدِّها بتمايل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق.

ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه، ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب:

أقــول لمعـــشر غلطـــوا وغَضُّوا　　مـــن الشـــيخ الرشـــيد وأنكروه

(هو ابـــن جَـــلا وطـــلاع الثنايا　　متـــى يضـــع العمامـــة يعرفـــوه)

البيت لسحيم بن وثيل، و (هو ابن جلا) أصله (أنا ابن جلا) على طريقة التكلم، فغيَّره إلى طريقة الغَيبة؛ ليدخل في المقصود.

وربما سُمّي تضمين البيت فما زاد على البيت **استعانة**، وتضمين المصراع فما دونه **إيداعاً**، كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير، وربما سمي **رفواً**، كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير.

العقد:

وأما **العقد** فهو: «أن ينظم نثراً، قرآناً كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس».

يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمُهُ إنما يكون عقداً إذا غيَّر تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن أو الحديث فنَظَمَه عقد كيف ما كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس، كقوله:

مـا بـال مَـنْ أوّلـهُ نطفـة وجيفَـةٌ آخـرُه يَفْخَـر؟

الجملة حال، أي ما باله مفتخراً، عقد قول علي رضي الله عنه: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة».

الحل:

وأما **الحل** فهو: أن ينثر النظم، وإنما يكون مقبولاً إذا كان سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم، وكان مع ذلك حَسَنَ الموقع غير قلق، كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته» أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة، «لم يزل سوء الظن يقتاده» أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة، و«يصدق توهمه الذي يعتاده» فقد حل قول أبي الطيب:

إذا ســاء فعل المرء ســاءت ظنونه وصدَّق مـا يعتـاده مـن توهُّم

التلميح:

وأما **التلميح** -بتقديم اللام على الميم- من (لمحه): إذا أبصره ونظر إليه، وكثيراً ما تسمعهم يقولون: (لمح فلان هذا البيت فقال كذا)، و (في هذا البيت تلميح إلى قول فلان)، وأما التمليح -بتقديم الميم على اللام- بمعنى الإتيان بالشيء المليح كما مرّ في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض، وإن أخذ مذهباً.

والتلميح: أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر، من غير ذكر كل واحد من القصة أو الشعر، وكذا المثل.

فالتلميح إما في النظم، أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعراً أو مثلاً، تصير ستة أقسام:

ومن أمثلة التلميح قول أبي تمام:

فــوالله مــا أدري أأحــلامُ نائــمٍ   ألـمَّتْ بنا أم كان في الركب يُوشَع؟

وصف لحوقه بالأحبَّة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيّراً وتدلّهاً، وقال: «أهذا حلم أراه في النوم، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس؟». إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس، على ماروي من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت، فلا يحل له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

ومن أمثلته قول الشاعر:

لعمرو مع الرمضـــاء والنارُ تلتظي   أرقّ وأحفى منك في ســاعة الكرب

واللام في قوله: (لعمرو) للابتداء، و (عمرو) مبتدأ، و (الرمضاء) أي: الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم -أي تحترق-، و (مع) حال من الضمير في (أرق)، وقوله: (النار) مرفوع معطوف على (عمرو)، أو مجرور معطوف على (الرمضاء)، و (تلتظي) حال منها، وما قيل: «إنها صلة على حذف الموصول» أي النار التي تلتظي - تعسُّفٌ لا حاجة إليه، و (أرق) خبر المبتدأ من (رق له) إذا رحمه، و (أحفى) من قولهم: حفى عليه، إذا تلطَّف وتشفق.

وقد أشار إلى البيت المشهور، وهو قوله:

المســتجير بعمــرو عنــد كربته   كالمســتجير من الرمضــاء بالنار

(المستجير) أي: المستغيث، وقوله: (عند كربته) الضمير للموصول،

أي: الذي يستغيث عند كربته بعمرو، وعمرو هو جساس بن مرة[1]، وذلك لأنه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه، قال له كليب: «يا عمرو، أغثني بشربة ماء»، فأجهز عليه، فقيل: «المستجير بعمرو...» البيت.

(١) ليس عمرو هو جساس بن مرة، وإنما هو عمرو بن الحارث، وله ذكر في القصة.

فصل

من الخاتمة، في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

المواضع التي تجب العناية بها:

ينبغي للمتكلم -شاعراً كان أو كاتباً- أن يتأنَّق، أي: يتتبّع الآنق الأحسن، يقال: (تأنق في الروضة) إذا وقع فيها متتبعاً لما يونقه، أي: يعجبه، في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً، بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وتكون مع ذلك أحسن سبكاً، بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير المـُلبس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف، أو على العكس، بل يصاغان صياغةَ تناسُب وتلاؤُم، وتكون أصح معنى، بأن يسلم معناها من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف، ونحو ذلك.

الأول الابتداء (المطلع):

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعَه، وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن، فالابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل كقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكــــرى حبيب ومنزل ... بســــقط اللوى بين الدخول فحومل

(السقط): منقطع الرمل حيث يدق، و (اللوى): رمل معوج ملتو، و (الدخول وحومل): موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول.

والابتداء الحسن في وصف الدار كقول الشاعر:

قَصرٌ عليه تحيةٌ وسلامُ خَلَعَتْ عليه جمالَها الأيَّام

(خلع عليه) أي: نزع ثوبه وطرح عليه.

وينبغي أن يجتنب في المديح مما يُتطيَّر به، أي يتشاءم به كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غد

وهذا مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير، أنشدها للداعي العلوي، فقال له الداعي: بل موعد أحبابك يا أعمى، ولك المثل السوء.

وأحسن الابتداء ما ناسب المقصود، بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله، ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود **براعة الاستهلال**، مأخوذ من (برع الرجل): إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره، كقوله في التهنئة:

بُشْرَى فقد أنجز الإقبالُ ما وَعَدَا وكوكبُ المجد في أُفق العُلا صَعَدا

وهذا مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته.

وقوله في المرثية:

هي الدنيا تقول بملءِ فيها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

وهذا مطلع قصيدة لأبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة البويهي.

الثاني التخلص:

وثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها: التخلص، أي الخروج مما شبب الكلام به، من تشبيب أو غيره، إلى المقصود، مع رعاية الملاءمة بينهما.

وقولنا: «مما شبب الكلام به» أي: ابتدأ به الكلام وافتتح، قال الإمام «الواحدي» -رحمه الله-: «معنى التشبيب: ذكر أيام الشباب واللهو والغزل،

وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فيسمى ابتداء كل أمر تشبيباً، وإن لم يكن في ذكر الشباب».

وقولنا: (تشبيب) نريد به وصف الجمال، وقولنا: (أو غيره) كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك، وقولنا: (مع رعاية الملاءمة بينهما) أي: بين ما شبّب به الكلام وبين المقصود، واحترزنا بهذا عن الاقتضاب، وسنبيّنه لك قريباً.

وإنما ينبغي أن يتأنَّق المتكلِّم في التخلُّص؛ لأن السامع يكون مترقِّباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإن كان حَسَناً متلائِمَ الطرفين حرَّك من نشاطه، وأعان على إصغائه لما بعده، وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن كقول أبي تمام:

يقول في قُومَسٍ قومي وقد أخذت ... منا السُّرَى وخُطا المَهْرِيّة القُودِ

أمطلعَ الشمسِ تبغي أن تؤمَّ بنا؟ ... فقلت: كلا، ولكن مطلع الجود

(قومس): اسم موضع، وقوله: (أخذت منا السرى) أي: أثّر فينا السير بالليل، ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى، لا على المجرور في (منا) كما سبق إلى بعض الأوهام، والخُطا: جمع خطوة، وأراد بالمهرية: الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة، (القود) أي: الطويلة الظهور والأعناق، جمع أقود، أي: أثَّرت فينا مُزاولة السّرى ومسايرة المطايا بالخُطا، ومفعول يقول هو قوله: (أمطلع الشمس تبغي) أي: تطلب، (أن تؤم) أي: تقصد، (فقلت كلا) ردعٌ للقوم وتنبيه.

الاقتضاب:

وقد ينتقل مما شبب به الكلام إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الانتقال **(اقتضاباً)** وهو في اللغة: الاقتطاع والارتجال.

والاقتضاب مذهب العرب الجاهلية كامرئ القيس وزهير وطرفة وعنترة، ومن يليهم من المخضرمين -بالخاء والضاد المعجمتين- وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل لبيد، قال في «الأساس»: «ناقة مخضرمة أي جدع نصف أذنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية».

ومن أمثلة الاقتضاب قول أبي تمام وهو من الشعراء المحدثين:

لو رأى الله أن في الشَّيب خيراً جاورته الأبرار في الخلد شِيبا

الشّيب: جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال:

كلَّ يوم تبدي صُرُوف الليالي خُلُقاً من أبي سعيدٍ غَريبا

ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين، أي دأبهم وطريقتهم، لا ينافي أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم في ذلك، فإن البيتين المذكورين كما قلنا لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟!.

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يشوبه شيء من المناسبة، كقولك بعد حمد الله: أما بعد، فإنه كان كذا وكذا، فهو اقتضابٌ من جهة

الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملاءمة بينهما، لكنه يشبه التخلُّص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة، من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله، بل قصد نوع من الربط، على معنى: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا.

قيل: وقولهم بعد حمد الله: (أما بعد) هو فصل الخطاب، قال «ابن الأثير»: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق فَصَل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد، وقيل: فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل، على أن المصدر بمعنى الفاعل، وقيل: معناه المفصول من الخطاب، وهو الذي يتبيّنُه من يخاطب به، أي يعلَمُه علماً بيِّناً لا يلتبس عليه؛ فهو بمعنى المفعول.

ومن الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ (هذا) كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴾ [ص: ٥٥] فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط؛ لأن الواو للحال، ولفظ (هذا) إما خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر هذا والحال كذا، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: هذا كما ذكر.

وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى -بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء عليهم السلام، وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها: ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴾[ص: ٤٩] بإثبات الخبر- أعني قوله: ﴿ذِكۡرٞ﴾ وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ [ص: ٥٥] مبتدأ محذوف الخبر.

قال «ابن الأثير»: «لفظ (هذا) في المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر».

ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قول الكاتب عند الانتقال من حديث إلى آخر: «هذا باب» فإن فيه نوع ارتباط، حيث لم يبتدأ الحديث الآخر بغتة.

الثالث الانتهاء:

وثالث **المواضع** التي ينبغي للمتكلم أن يتأنَّق فيها: **الانتهاء**؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتَسِم في النفس، فإن كان حسناً مختاراً تلقّاه السمع واستلذَّه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلا كان على العكس، حتى إنه ربما أنساه المحاسن المورَدَةَ فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقول أبي نواس:

وإني جَديـــرٌ، إذ بلغتُـــكَ، بالمنـــى وأنت بـــما أَمَّلْـــتُ منـــك جدير

فـــإن تُولِنـــي منك الجميـــل فأهله وإلا فـــإني عـــاذِرٌ وشـــكور

(جدير) أي: حقيقٌ، (بالمنى) أي: جدير بالفوز بالأماني، (فإن تولني) أي: تُعطني، (فأهله) أي: فأنت أهلٌ لإعطاء ذلك الجميل، و (إلا فإني عاذر) إياك، و (شكور) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح ومن العطايا السابقة.

وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوُّق إلى ما وراءه، كقوله:

بقيتَ بقـــاءَ الدَّهر يا كهـــفَ أهلِهِ وهـــذا دعـــاءٌ للبريَّـــة شـــامِلُ

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم.

وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون في التأنُّق فيها، وأما المتقدمون فقد قلَّت عنايتهم بذلك.

وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، وأكملها من البلاغة؛ لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك، مما وقع موقعه، وأصاب محزَّه، بحيث تقصر عن كُنه وصفِه العبارة، وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبةِ العليا من البلاغة، والغايةِ القصوى من الفصاحة.

يظهر ذلك بالتأمل، مع التذكُّر لما تقدَّم من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاصيلها وتفاريقها إلا لعلام الغيوب؛ فإنه يظهر بتذكرها أنّ كلا من ذلك وقع موقِعَه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، وأنَّ كلاًّ من السور -بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه- مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة.

ختم الله لنا بالحسنى، ويَسَّر لنا الفوز بالذُّخْر الأسنى، بحق النبي وآله الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.

وقد كمل الجزء الثالث من كتاب [شرح السعد] المشتمل على مقرر السنة الرابعة الثانوية بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية حسب توزيع مشيخة الجامع الأزهر، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.



فهرس الجزء الثالث

تم فهرس الجزء الثالث

من شرح السعد بعد تنقيحه وتهذيبه، والحمد لله

❁ ❁ ❁